



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٩

الجمعة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد حميدون (ماليزيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٩ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام (A/60/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

أود في البداية أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن عن
شهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير أندريه دينيسوف ممثل
الاتحاد الروسي، لتقدمه الشامل تقرير المجلس السنوي إلى
الجمعية العامة. ونرى من الأمور المشجعة ما أولاه من اهتمام
في التقديم لزيادة الشفافية في أنشطة المجلس وفي النهوض
بأساليب عمله، ولا سيما في العلاقة الثلاثية بين مجلس الأمن
والأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات.

وكانت الفترة قيد الاستعراض مليئة فعلاً بأحداث
كثيرة تخص الأمم المتحدة، وبالتالي مجلس الأمن الذي يمثل

عصبها الرئيسي. والتهديدات والتحديات المتواصلة التي
لا تقيم اعتباراً للذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة
استمرت في تشكيل تحدٍ لاستمرارية نظام السلم والأمن
الدوليين والذي تحرسه المنظمة، وباتت تتطلب من مجلس
الأمن إجراءات عاجلة وحاسمة الآن أكثر من أي وقت
مضى. إذ، كيف قامت الهيئة التي تناط بها المسؤولية الرئيسية
عن حفظ السلم بالتصدي لتلك التحديات خلال تلك
الفترة؟ اسمحوا لي أن أحاول الإجابة على ذلك السؤال،
الذي أعتقد أنه يكتسي أهمية كبرى لنا جميعاً.

يظل الإرهاب الدولي من دون شك واحداً من أكبر
التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك
الصدد، أود أن أضـم صوت أوكرانيا إلى الإجماع على
التنديد الشديد بالتفجيرات الإرهابية في عمان، وأن أعرب
عن تعاطفنا العميق مع ضحايا تلك الهجمات الشنيعة، ومع
عائلاتهم، ومع الأردن شعباً وحكومةً.

وأوكرانيا على قناعة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستمر
في استخدام قدراته الفريدة في تعبئة المجتمع الدولي بهدف
مواجهة آفة الإرهاب. ونرحب الخطوات التي اتخذها مجلس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الآراء الواسع داخل المجتمع الدولي فيما يخص الطريقة المثلى لقيام دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وبات هذا القرار، بإقراره لخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، خطوة هامة نحو بدء انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أجزاء في شمال الضفة الغربية. ونعتقد أن فك الارتباط الناجح يمكن أن يشكل خطوة أولى نحو استئناف عملية السلام.

وكلنا أمل أن يحث المجلس الأطراف المعنية على التعاون الصادق والتام مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي تقوم بمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

وتبعث المحادثات الجارية بشأن المركز في البلقان على الأمل في تسوية مبكرة لمسألة كوسوفو الشائكة. وقد أدى مجلس الأمن دوره في إطلاق تلك العملية، وأنا واثق بأنه سيواصل دعمه وانخراطه الفاعل في هذه المرحلة وفي المرحلة اللاحقة والحاسمة الخاصة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وترحب أوكرانيا بمشاركة المجلس الفاعلة والمستمرة في حل الصراعات في أفريقيا. ونحن ندعم بشكل خاص التوجه المتمثل بزيادة استخدام الآليات المملوكة التي تملكها أفريقيا في ذلك المجال. وتنظر أوكرانيا بعين الرضا إلى الإعلان بشأن منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا، والذي اعتمده المجلس في اجتماع عقده على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر (قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، المرفق). وسيتم تنفيذ تلك الوثيقة الهامة على نحو منطقي بالاستناد إلى نتائج مؤتمر قمة مجلس الأمن لعام ٢٠٠٠، بشأن ضمان دور فاعل للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا (قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)). وأود أن أذكر مرة أخرى بأن ذلك قد تم بمبادرة من بلدي.

الأمن في ذلك الاتجاه، لا سيما قراره ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وينبغي أن تظل لجنة مكافحة الإرهاب أداة حاسمة في يد الأمم كي تقاوم الإرهاب وتقضي عليه في النهاية. ونعتقد أن اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب في تاريخ مبكر. سيسهل جهود المجلس في ذلك المجال الحاسم.

ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل مسألة أخرى تمثل تهديداً رئيسياً لنظام الأمن الجماعي. وعلى المجلس أن يستمر في تأدية دوره في الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نظام عدم الانتشار. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بذلك القرار. ومن المهم في هذه المرحلة تقديم المساعدة إلى الدول، بما في ذلك المساعدة من خلال اللجنة، لضمان التنفيذ الملائم لذلك القرار الهام.

وأبدى مجلس الأمن هذا العام وحدة في معالجة الوضع في العراق. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن أدوات المجلس هامة جداً في تطبيع الوضع في ذلك البلد. ومن المهم للمجلس أن يضمن التنفيذ الفعلي للجدول الزمني الموجود لعملية انتقالية سياسية شاملة في البلد، أي من خلال إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر، ومن خلال تشكيل حكومة دائمة في العراق.

وينبغي الإثاء على عمل المجلس المتعلق بأفغانستان. ومع ذلك، نحن على قناعة بأن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سياسي للمسألة الأفغانية تقع على عاتق الشعب الأفغاني نفسه. وينبغي أن يظل المجلس على اتصال نشط بجميع المجموعات المعنية بالمشكلة الأفغانية. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة ماسة إلى مواصلة الدعم الأمني الدولي في أفغانستان.

ويثني وفد بلدي على جهود المجلس في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويعكس القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) توافق

وتؤيد أوكرانيا دائما تقييد استخدام الخمسة الدائمين لحق النقض في مجلس الأمن. ونعتقد أن توسيع المجلس جزء لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي يرمي إلى تمكينها من التصدي الفعال لتحديات عالمنا المعاصر والاستجابة الفعالة لفرصه، في ميادين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك البرنامج عناصر حاسمة مثل تنشيط الجمعية العامة؛ وتعزيز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان؛ وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإنشاء لجنة بناء السلام؛ وبالتأكيد الإصلاح الإداري.

ومن المؤسف أن مقدار المناقشات التي أُجريت والخيارات التي اقترحت بشأن إصلاح مجلس الأمن عشية اجتماع قمة أيلول/سبتمبر لم تُترجم إلى نتائج نوعية. ومع ذلك، نأمل الحفاظ على الزخم، الذي ربما يفضي إلى إصلاح مبكر في هذا المجال - وهو مجال حيوي جدا لمنظمتنا - وحسبما تتوخى الوثيقة الختامية لاجتماع القمة. وتظل أوكرانيا ملتزمة تماما بذلك الهدف.

السيد غراي - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير مجلس الأمن عن الفترة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ يُظهر إحراز تقدم في التصدي للمشاكل المتعلقة بالسلم والأمن في بعض بلدان ومناطق العالم. وهو بذلك يضع اللبنة الأساسية لعمل منسق يهدف إلى تحقيق المزيد في العام المقبل. وكان وفدي يود أن يرى تحليلا أكثر إسهابا لأنشطة المجلس التي يمكن أن تكون الأساس لإجراء تحسينات في المستقبل.

ولقد شجعنا جميعا التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط والمبادرات الجريئة والشجاعة التي قامت بها القيادات الإسرائيلية والفلسطينية لحل بعض المشاكل الشائكة والممتدة إلى جذور الصراع بين الجارين. ولقد دفعنا ذلك إلى الاعتقاد

ونرحب بالتوجه نحو المزيد من تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وخلال العقد الماضي كانت هناك بضعة أمثلة مشجعة عن كيفية دعم مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بصورة فعالة وتكاملتها بعمليات المنظمات الأخرى التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة. وبإمكان الأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تستخدم تلك الأداة الهامة على نحو نشط وأن تعتمد أكثر فأكثر على إمكانات الهياكل الإقليمية.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة زادت في تعبئة الوضع الدولي في سياق اجتماع قمة أيلول/سبتمبر. وأنا أشير هنا طبعاً إلى إصلاح مجلس الأمن. وترى أوكرانيا أن إصلاح مجلس الأمن مغزى دولياً استثنائياً. إن العمل على جعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً وتوازناً وعلى جعل عملها أكثر فعالية وشفافية، لا سيما بشأن عملية اتخاذ القرار، أمر حيوي في تكييف الأمم المتحدة مع حقائق القرن الحادي والعشرين. ويرتكز نهجنا الشامل في التعامل مع هذه المسألة على الدعائم التالية.

ينبغي تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بالاحترام الدقيق لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما ينبغي القيام بتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. ونؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تلك الهيئة.

وحيث أن عضوية مجموعة دول أوروبا الشرقية تضاعفت خلال العقد الماضي، ينبغي أن تحصل المجموعة على مقعد إضافي غير دائم في المجلس.

وينبغي إجراء الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن وتحسين أساليب عمله بالتوازي. وبصفة خاصة، البلدان الأكثر إسهاماً في المنظمة - عسكريا ودبلوماسيا وماليا - ينبغي أن تشارك بشكل أكبر في عملية صنع القرار في المجلس.

للسراكة مع المجتمع الدولي في بناء السلام والتنمية. ونشيد بالمجلس على سعيه الحثيث لتنفيذ برنامج السلام في هذه البلدان وعلى النتائج الرائعة المحققة.

وما زالت هناك بعض المهام غير المنجزة في أنحاء معينة من القارة، نأمل أن تشكل جزءاً كبيراً من جدول الأعمال المستقبلي. وما زالت هناك القضية المنسية للوضع المعقد في الصومال، التي قد يكون إهمالنا لها قصر نظر إن لم يكن ضرراً تاماً لها. وبسبب الفترة الطويلة من انعدام الدولة والعزلة التي عاشها الصومال، لعله أصبح الآن أرضية خصبة لتنشئة الإرهابيين. فالوتيرة المتكررة لهجمات القراصنة وغيرها من أعمال الإرهاب ضد سفن الشحن والركاب تشهد على هذا التطور المؤلم. ويحث وفدي المجلس بقوة على الانخراط في علاقة أكثر استباقية مع الصومال حتى نعيده إلى المجتمع الدولي.

لقد قام المجلس في الفترة قيد الاستعراض بتعزيز شراكته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تعزيزاً كبيراً لخدمة برنامج السلم والأمن في أفريقيا. ومن خلال عمل المجلس على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استطاع تحقيق مكاسب كبيرة في بلدان مثل السودان وغينيا - بيساو. ولقد استطاعت معاً أن تضع أيضاً استراتيجيات من أجل التصدي للمشاكل المغذية للصراعات، مثل المسائل الأمنية العابرة للحدود. ونأمل في المزيد من النهوض بهذه الشراكة وفي استخدامها لتحقيق أثر أكبر في الوصول إلى حلول لمشاكل السلم والأمن في القارة. فمن الممكن لهذه الشراكة أيضاً أن تقدم نموذجاً جيداً للتعاون الذي يتسنى تكراره في أنحاء أخرى من العالم.

ويؤيد وفدي الكامل البيان الذي أدلى به سفير نيجيريا، الذي تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. واتفق

بأن الجهود المبذولة في إطار خارطة الطريق تسير بالفعل على الطريق السليم نحو تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. وللأسف، التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين هددت تلك المكاسب وتقتضي من المجلس أن يستجمع عزمته ويكون مبتكراً لضمان ثبات كل المعنيين في سبيل تحقيق أهداف السلام. ولقد أفرز هذا الصراع الطويل الأمد تبعات نجم عنها خسائر كبيرة في شتى أنحاء العالم. ولذلك من مصلحتنا الجماعية أن يتم إيجاد حل مبكر ودائم له.

وفي أماكن أخرى بالشرق الأوسط، تتصاعد التوترات أو تلوح في الأفق بشكل خطير. فالحالة في العراق لا تهدأ. بل على العكس، يبدو أن نطاق العنف يتزايد يوماً بعد يوم، مسبباً معاناة وخسائر لا توصف في أرواح وأجساد الأبرياء من العراقيين المدنيين. ويحث وفدي جميع المعنيين على البدء بالنظر في نهج أقل تصادمية وعسكرية لحل الصراع في ذلك البلد. وثمة دلائل تحذيرية مبكرة وواضحة على حدوث انفجار وشيك في البلدان المجاورة. ويحث وفدي المجلس بقوة على بذل كل ما في وسعه لمنع اندلاع العنف بأي شكل في البلدان المجاورة للعراق، حيث أن هذا الاندلاع يمكن أن يزعزع تماماً استقرار المنطقة برمتها، وهو ما سيكون له عواقب وخيمة على بقية العالم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية عن خالص تعازي حكومتي إزاء الهجوم الإرهابي الذي وقع في الأردن أمس، والذي أسفر عن خسائر بشرية فادحة بين المدنيين الأبرياء.

وبالانتقال إلى أعمال المجلس في المنطقة الأفريقية، تشجع وفدي المكاسب المستمرة المحققة في احتواء الصراعات في القارة والحد من نطاقها. ففي سيراليون وليبيريا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، تم إخماد نيران الحرب واستكمال الانتقال السياسي وإعداد البلدان المعنية

السيد ديسموريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازي بلدي الصادرة لحكومة الأردن وشعبه على الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الأربعاء الماضي في مدينة عمان.

وفي العديد من المناسبات، ذكرنا أن الأرجنتين تؤيد حلاً يتعلق بإصلاح مجلس الأمن يقوم على أساس التوصل إلى توافق واسع للآراء. وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا النتائج السلبية للنية في فرض عملية للإصلاح من خلال ممارسة ضغط استخدام حق النقض (الفيتو). وشهدنا جميعاً كيف أنشأ ذلك الأمر جواً من الانقسام والتوتر، أثر على روح المفاوضات بشأن وثيقة الإصلاح (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات في أيلول/سبتمبر.

وبالتالي فإننا نرحب بالمشاورات الحالية. ولدينا فريق عامل يمكن استخدامه لتابعة مسار الحوار والتحليل وبناء توافق الآراء. ولا بد أن نبدأ مرحلة التداول وأن نبدأ إجراء تحليل - بصورة مشتركة وهادئة وبروح من الانفتاح والتعاون - لمختلف الآراء الموجودة فعلاً بشأن توسيع المجلس وأساليب عمله. كما ينبغي أن ننظر في اتباع نهج جديدة.

وقد أوضحنا في مرات عديدة أن طابع العضوية الدائمة يشكل حالة من عدم الإنصاف يجب تصحيحها في المستقبل. وإذا أضفنا أعضاء جدد، فإن التفاوت الذي يؤثر على المساواة القانونية سيزداد بشكل إضافي. ولذلك السبب ما زلنا نشدد على مزايا تخصيص عدد أكبر للمقاعد غير الدائمة للبلدان النامية التي يوفرها توسيع النموذج الذي اقترحته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وكما أكد عليه من جديد العديد من أعضاء المجموعة، فإن أفكار الاتحاد من أجل توافق الآراء توفر إمكانية التوصل بطريقة إيجابية إلى

بالكامل على أن الوقت قد حان بالفعل لتصحيح إحدى أكبر حالات الظلم في التاريخ من خلال منح أفريقيا مقعدين دائمين في المجلس بكل الحقوق والامتيازات التي تصاحب عضوية تلك الفئة، بما في ذلك حق النقض.

ويكرر وفدي دعوة الاتحاد الأفريقي إلى منح أفريقيا مقعدين إضافيين غير دائمين في المجلس. وكما يسلم التقرير نفسه في مقدمته، "تصدرت أفريقيا مرة أخرى جدول أعمال المجلس". ألا يحق لأفريقيا إذاً أن تكون على الطاولة إلى جانب الذين يتخذون القرارات التي تؤثر في مستقبلها؟ إننا نحث جميع الوفود على تأييد طلب أفريقيا ومشروع القرار الذي ستطرحه المجموعة الأفريقية في نهاية المطاف حتى يتم إقراره.

ولدى وفدي اعتقاد راسخ بأنه ينبغي بذل جهود أكبر لإجراء استعراض متعمق لأساليب عمل المجلس. ويجب بشكل خاص تركيز الاهتمام على حق النقض من جميع جوانبه، وذلك لضمان تحقيق القدر الكافي من الاستفادة منه في مواجهة متطلبات العصر للسلم والأمن العالميين.

ونحن ندرك أن هناك اقتراحات بتقديم مشروع قرار بشأن أساليب عمل المجلس - وهو مشروع قرار نرى أنه غير مكتمل في هذه المرحلة. ويدعو مشروع القرار إلى إجراء مشاورات واسعة وإلى إجراء تقييم أكمل للإصلاحات المطلوبة بشكل واقعي لجعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية. وإننا مستعدون للعمل مع مقدمي مشروع القرار لجعله أكثر قبولاً لعدد أكبر من الوفود.

وأخيراً، يشيد وفدي بأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم - وهم البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين - على فترة ولاية مثمرة جداً في المجلس. ونعرب عن تهنيتنا وأطيب تمنياتنا لولاية ناجحة بقدر مماثل للأعضاء المقبلين - وهم بيرو وسلوفاكيا وغانا وقطر والكونغو.

المتحدة، التي ظلت موجودة لأكثر من نصف قرن، نتاجا نموذجيا للتحامل الذي يلاحظ في أنشطة المجلس. وكما جرى توضيحه مرة بعد أخرى في هذا المنتدى، فإن قيادة الأمم المتحدة هي قيادة فعلية للولايات المتحدة مع خوذ الأمم المتحدة، الأمر الذي يوضح إساءة استعمال اسم الأمم المتحدة أثناء تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى السيطرة على آسيا.

ويؤمن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ضوء الدروس المستخلصة من ٦٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة ومن الحالة الراهنة، بأن من الملح للغاية أن يكفل مجلس الأمن التزاهة والإنصاف في أنشطته، حتى يتمكن من تحمل مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، إذا أريد إجراء إصلاح حقيقي للمجلس، ينبغي اتخاذ تدابير لإزالة جميع عناصر التحيز من أنشطة المجلس وتوسيع المجلس. ومن شأن إنشاء آلية للجمعية العامة لتأييد قرارات مجلس الأمن بشأن استخدام القوة أن يشكل ذلك التدبير.

وبالنسبة لتوسيع مجلس الأمن، يجب علينا أن نضمن التمثيل الكامل لحركة عدم الانحياز والبلدان النامية، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونؤمن بأن ذلك سيمكّننا من إصلاح الاختلال في عضوية المجلس وسيوفر لجميع الدول الأعضاء أكبر فرصة متساوية للمشاركة في أنشطة المجلس، تمشيا مع مقاصد إصلاح الأمم المتحدة.

وخلافا للحالة المتعلقة بالمقاعد غير الدائمة في المجلس، فإن زيادة عدد المقاعد الدائمة تنطوي على مسائل حساسة ومعقدة، مثل معايير الاختيار وشروط أهلية التمتع بحق الفيتو. وكشفت المشاورات المكثفة التي أجريت هذا العام بشأن مختلف الاقتراحات - بما في ذلك اقتراح مجموعة البلدان الأربعة - التعقيد البالغ لعملية الإصلاح.

تسوية حالات عدم التوازن والتفاوت التي سببها الإنشاء المحتمل لأعضاء دائمين جدد. وتلك الاقتراحات - مع إجراء تحسينات أو تغييرات وعلى أساس زيادة عدد المقاعد التي تملأ بالانتخاب - يمكن أن تشمل فترات أطول وولايات متجددة ومعايير شرعية للتناوب.

وبالتالي ينبغي للجمعية أن تعطي الفريق العامل جانبا استشاريا بغية مواصلة التصدي لهذه المسألة المعقدة والسياسية. وعلينا أن نواصل الحوار وبناء توافق للآراء. ونؤمن بأنه لا بد من منح الأولوية للجهود التي تبذل في المفاوضات المستمرة بشأن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام وبشأن المسائل الإدارية.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): لقد تم إنشاء مجلس الأمن والأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين. ولكن، للأسف، خلال الأعوام الـ ٦٠ منذ إنشاء المنظمة، لم يعيش العالم أبدا في سلام على الإطلاق. وكان العالم غير مستقر في التسعينات من القرن الماضي بسبب الحرب الباردة، وما زال غير مستقر بعد انتهاء الحرب الباردة بسبب النزاعات الإقليمية والعرقية غير المتوقعة. ويظل العالم غير مستقر بسبب تزايد النهج الانفرادي والتعسفي الاستفزازي للقوة العظمى.

إن الحالة الشاملة تستلزم أن تجري الدول الأعضاء استعراضا لأنشطة مجلس الأمن - المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين - في مناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. كما يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير كافية للوفاء بمتطلبات البيئة الحالية والمتغيرة.

وتاريخيا، ظل عنصر التزاهة مفقودا من أنشطة مجلس الأمن، الذي أحقق في الاضطلاع بولاياته المتمثلة في ضمان السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة الكورية، يشكل ما يسمى بقيادة الأمم

أن إجراء هذه المناقشات مع المنظمات الإقليمية أمر طيب وضروري، ونؤيد القيام بمزيد من تكثيف العلاقات المؤسسية مع المنظمات الإقليمية.

وبالإضافة إلى تأييدنا لممارسة إيفاد المجلس للبعثات، نود أيضا أن نعرب التأييد لعقده جلسات استثنائية خارج المقر، كالجلسة التي عقدها في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فهذه الجلسات التي تعقد خارج نيويورك عندما يقتضي الأمر تقرب أعمال المجلس إلى شعوب المناطق المتضررة الموضوع قيد نظره.

ونثني على المجلس لاستحداثه لجنا للتحقيق، كاللجنة التي أنشأها في العام الماضي من أجل دارفور، بالسودان، واللجنة التي أنشأها هذا العام للتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وتعين عمليات التحقيق هذه في جمع البيانات والمعلومات على نحو يتسم بالحيطة والسرعة.

ونود بصفة خاصة أن نعرب عن تقديرنا لأهمية القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) التاريخية، وأن نثني على المجلس لاستعانه بالمادة ١٣* (ب) من نظام روما الأساسي لإحالة الحالة في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتعمل المحكمة الآن بشكل كامل ولديها القدرة على التعامل بتراهة القضاء مع حالات الجرائم الجسيمة والفظائع التي تدخل في نطاق ولايتها. وتشكل أعمال المحكمة الجنائية الدولية في رأينا جزءا ضروريا من المساعي المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين، ومن الممكن جدا لذلك أن تكون مكملة لأعمال مجلس الأمن.

ولن أطيل فيما يتعلق بحالات قطرية أو إقليمية معينة، إلا لكي أرحب ترحيبا موجزا بالقرار الذي اتخذته المجلس مؤخرا بالإذن بانطلاق عملية وضع كوسوفو في المستقبل،

ومن المعلوم جيدا حقيقة أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعارض جهود اليابان لكي تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن، لأن ذلك البلد لم يكفر بشكل صادق عن جرائمه الماضية المروعة التي ارتكبت ضد الإنسانية.

ويتمتع موقفنا بالتفهم والتأييد على نطاق واسع، ليس من البلدان المجاورة فحسب بل من عدد كبير من البلدان الأخرى في آسيا وسائر العالم.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يجتزم بيانه بالإعراب عن اعتقاده الشديد بأنه ينبغي حل تلك المسائل، بما فيها المساواة في التمثيل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، على وجه يحقق مصالح البلدان النامية.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان يوم الأربعاء. وأعرب عن عميق مواساة حكومتي وعزائها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشعبها في الخسائر البشرية التي أحدثتها تلك الهجمات الممجية.

وأود أن أشكر السفير أندريه دنيسوف، ممثل الاتحاد الروسي والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة لهذا العام (A/60/2). وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المجلس العمل على طائفة عريضة من المسائل بعضها يتعلق ببلدان معينة وبعضها بمناطق معينة والبعض بمواضيع معينة. ويشهد تقرير المجلس بأن كلا من حجم أنشطة المجلس ونطاقها آخذان في الازدياد.

واسمحوا لي بإبداء بضعة ملاحظات موجزة على بعض عناصر التقرير. لقد أتيحت لوزير خارجية سلوفينيا، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فرصة مخاطبة المجلس في وقت سابق من هذا العام والدخول في تبادل موضوعي للآراء مع أعضاء المجلس. وكانت تلك المناقشة مفيدة أيضا من منظور منظمة الأمن والتعاون. ونرى

ومع أننا نؤيد تماما الأحكام التي تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بالنسبة لاستعمال القوة في إطار ميثاق الأمم المتحدة، لا بد لنا من الإشارة أيضا إلى أننا كنا نرجو أن تشمل تلك الوثيقة أحكاما أكثر طموحا فيما يتعلق بالمبادئ التي تحكم استعمال القوة، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام سابقا في تقريره الصادر في آذار/مارس الماضي بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005). ونرجو أن يتسنى عمل المزيد في هذا الصدد في فرصة مناسبة. ونرى أن وضع المجلس لمبادئ توجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق باستعمال القوة من شأنه أن يضيف إلى القدرة على التنبؤ بإجراءاته وإلى مصداقيته على حد سواء.

ونود أن ندعو المجلس إلى مواصلة الحوار مع الأجزاء الأخرى ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، من خلال إحاطات إعلامية يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما نود أن ندعو المجلس إلى المساهمة في إنشاء الأمم المتحدة قدرة للإنذار المبكر وإلى دعمها في ذلك، وفقا للفقرة ١٣٨ من وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ونشجع المجلس أيضا على الاستفادة الكاملة بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والإفادة من إحاطاته الإعلامية، ومتابعة توصياته لمنع جرائم الإبادة الجماعية من الحدوث في المستقبل.

وأخيرا، لا يفوتني أن أؤكد مجددا موقف سلوفينيا الذي يعكس التزامنا بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وما زلنا نرى أن تزايد حجم أنشطة المجلس واتساع نطاقها يحفزنا على التسليم بضرورة تعديل عضوية مجلس الأمن بكل من فئتيها الدائمة وغير الدائمة، وأساليب عمله، بما فيها حق النقض، بما يتواءم مع تصدى المجلس بكفاءة للحقائق الجغرافية السياسية في عالم اليوم.

لأننا نعتقد أن مواصلة التأخير لن يكون مفيدا لتسوية المسألة واستقرار كوسوفو ولا لاستقرار المنطقة بصفة عامة.

أما فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، فنود على وجه الخصوص أن نثني على انتهاج المجلس نهجا ابتكارية، ومنها إعداد قوائم بالدول وغير الدول المرتكبة لانتهاكات فيما يتعلق بموضوع الأطفال والصراع المسلح. ونرجو أن تبدأ آلية الرصد والإبلاغ التي اتفق عليها عملها في القريب العاجل. كما ينبغي الإشادة بالمجلس لاحتفائه مؤخرًا بمرور خمس سنوات على القرار ١٣٢٤ (٢٠٠٠)، عن المرأة والسلام والأمن. فتلک المداولات المواضيعية وغيرها تقدم إسهاما مهما في حماية المدنيين وتعزيز الأمن الإنساني للضعاف في الملمات العصبية.

واسمحوا لي الآن بإبداء بعض تعليقات فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (القرار ١/٦٠)، التي اعتمدها قادتنا في شهر أيلول/سبتمبر، وذلك من حيث صلتها بأعمال المجلس.

أولا، ترحب سلوفينيا بتأكيد الوثيقة الختامية لمسؤولية الحماية. ونرى في ذلك المفهوم إنجازا يؤدي إلى الوقاية بشكل أفضل في المستقبل من مأس كالي التي وقعت في سريرينيتشا ورواندا ودارفور. وتترتب عليه مسؤولية وطنية وجماعية من جانبنا باتخاذ إجراء في حالات ارتكاب أعمال القتل الجماعي والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتشكل تلك المسؤولية جزءا لا يتجزأ من سيادة الدولة المعنية لأنها تتعلق بحماية شعبها من هذه الفظائع. ولكننا نرى أيضا في تلك المسؤولية التزاما ثقيلًا على مجلس الأمن بالتصرف عندما تدعو الحاجة لذلك في إطار ممارسته لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونرى كذلك أن استخدام حق النقض فيما يتعلق بالفظائع التي ذكرتها يتناقض تناقضا جوهريا مع فكرة مسؤولية الحماية ذاتها.

العمل لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في قرارات المجلس وزيادة طابعها التمثيلي وكفاءتها وفعاليتها وشرعيتها وتنفيذها.

السيد دبكينوس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي أن أشكر السفير دنيسف على عرضه التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن (A/60/2). وإن وفد بيلاروس يثني على المجلس على عمله أثناء الفترة قيد الاستعراض لصون السلام والأمن في شتى مناطق العالم، لا سيما في أفريقيا.

تبين الأحداث المساوية الأخيرة في الأردن أهمية عمل المجلس في مكافحة الإرهاب والتهديدات العالمية الأخرى. واليوم نود أن ننقل أخلص تعازينا إلى الأردن حكومة وشعباً على الخسائر الكبيرة في الأرواح بسبب الأعمال الإرهابية تلك.

ثني بيلاروس على الدول الأعضاء لجهودها التي سبقت اجتماع قمة الأمم المتحدة للدفع قُدماً بمسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد بعثت تلك الجهود حيوية كبيرة في المناقشات بشأن مسألة توسيع المجلس. ونتقدم بامتناننا الخالص إلى مجموعة البلدان الأربعة - ألمانيا والبرازيل والهند واليابان - وإلى الاتحاد الأفريقي وإلى فريق "متحدون من أجل توافق الآراء"، على إسهاماتهم الهامة في المناقشة حول سبل توسيع مجلس الأمن. وقد سعت بيلاروس إلى المساهمة في عملية إصلاح المجلس، وبخاصة عن طريق تقديمها نموذجاً خاصاً لتوسيع العضوية.

ما فتئت بيلاروس في كل مراحل مناقشة نُهج إصلاح الأمم المتحدة، تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن لمواءمة عضويته مع الحقائق السياسية الدولية اليوم، ولكفالة التمثيل الجغرافي العادل في المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي على جهاز الأمم المتحدة الهام ذاك.

وكما دعونا باستمرار طيلة العام الماضي، لا ينبغي إغفال منطقة أوروبا الشرقية لدى زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. وستواصل سلوفينيا لذلك تأييد الجهود المبذولة لزيادة حجم المجلس في كل من فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة.

ونرى كذلك أن الوقت قد حان الآن لزيادة اتسام المجلس بالشفافية في نظر عامة أعضاء المنظمة وإمكانية وصولهم إليه. ونؤيد لذلك مطالبات عموم الأعضاء بمزيد من الشفافية والكفاءة في أساليب عمله. ونرى أن تحسين أساليب العمل أمر ضروري لتمكين المنظمة بشكل أفضل، بما فيها مجلس الأمن، من التصدي الجماعي لتهديدات العصر وتحدياته في هذا العالم المتسم بالعمولة. وفي رأينا أن زيادة الانفتاح على الآراء العامة في عملية صنع القرار بالمجلس، ولا سيما حين تتمخض عن قرارات لها صبغة التشريع بموجب الفصل السابع من الميثاق، سوف تزيد كلاً من فعالية المجلس ومشروعيته.

وتدعم سلوفينيا إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن بكل من وجهيه: زيادة عدده وأساليب عمله. وللأسباب التي ذكرتها، تؤيد سلوفينيا المبادرة التي أعلنتها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين فيما يتعلق بمشروع قرار عن أساليب عمل مجلس الأمن.

إننا نرحب بالمبادرة سواء لأننا عجزنا عن المضي قُدماً في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية أو على أساس الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، وعلى وجه التحديد الفقرة ١٥٤ منها. لكن الأمر الأكثر أهمية، أننا نؤمن حقاً بأن المقترحات الواردة في هذه المبادرة طال انتظارها كثيراً. ونعتقد بأن من المناسب للجمعية العامة، استناداً إلى جملة أمور منها المادة ١٠ من الميثاق، أن تنخرط في حوار هادف مع مجلس الأمن بشأن أساليب

يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي.

مجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الوحيد الذي يملك ولاية غلبة والذي تكون قراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء. إنه جهاز أنيطت به مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، وهو أيضا الجهاز الوحيد الذي يحوز بعض أعضائه على امتيازات خاصة. وتلك الولاية الخاصة بالذات هي التي تجعل من الضروري إصلاح المجلس حتى يصبح أكثر شفافية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة أمام العضوية العامة للأمم المتحدة.

من المعروف جيدا أن إصلاح مجلس الأمن ما فتئ بندا على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من عقد؛ فقد قررت الجمعية العامة بقرارها ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية لبحث كل جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله والمسائل الأخرى ذات الصلة. ومنذ أن بدأ الفريق العامل مداولاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لم يحرز تقدم يذكر. لذلك هدفت المناقشة الأخيرة جعل المجلس يستجيب بقدر أكبر لحقائق اليوم في شؤون العالم.

في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وعملا بتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، الذي أعد نتيجة لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، ناقشت الجمعية بتعمق التوصية الواردة في هاتين الوثيقتين بإصلاح مجلس الأمن. لكن الجمعية فشلت للأسف في التوصل إلى الاتفاق بشأن توسيع المجلس، لا سيما بشأن زيادة فئة العضوية الدائمة.

ولم تحصل مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمتها مجموعة البلدان الأربعة والاتحاد الأفريقي ومجموعة

إننا نسلم تماما بأهمية تحقيق أوسع قدر ممكن من الرضا والتوافق بين الأعضاء على جوانب رئيسية لإصلاح المجلس، بما في ذلك كلا خيارى توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله. وإننا على يقين بأنه من دون وضع وجهات نظر الدول الأعضاء في الاعتبار الواجب، لن يؤدي إصلاح مجلس الأمن لا إلى تحسين فعالية عمل هيئة الأمم المتحدة تلك ولا إلى بناء المجتمع الدولي ثقته فيها.

ويظل توسيع عضوية البلدان النامية في المجلس فضلا عن ضمان مقعد إضافي غير دائم لمجموعة أوربا الشرقية الإقليمية، عنصرين رئيسيين يقوم عليهما موقف بيلاروس بخصوص هذه المسألة. وللأسف فإن المناقشة النشيطة لمسألة إصلاح المجلس قبيل اجتماع القمة ركزت بصورة أساسية على سبل توسيع العضوية؛ بينما لم تُمنح مسألة تحسين أساليب عمل المجلس ونظامه الداخلي الاهتمام اللازم. ونعتقد بأن تحسين فعالية أنشطة المجلس يعتمد على توسيع عضوية المجلس وعلى تحسين أساليب عمله بقدر متساو. ولهذا السبب بالتحديد نرحب بمشروع القرار عن أساليب عمل مجلس الأمن المعد من قبل الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. ويتضمن مشروع القرار هذا عددا من العناصر الهامة التي من الممكن أن تحسن التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكل الدول الأعضاء في المنظمة. ومن شأنه أيضا أن يهيئ بيئة للتنفيذ السريع والفعال لقرارات المجلس. وإن بيلاروس تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في المناقشات حول تلك الوثيقة الهامة الواعدة بقدر كبير.

السيد كيوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بنقل تعازي حكومي إلى المملكة الأردنية الهاشمية وإلى حكومتها وإلى أسر الذين أزهقت أرواحهم وكذلك مشاعر التعاطف مع الذين أصيبوا بجراح في الأعمال الإرهابية التي تعرض لها ذلك البلد قبل يومين.

أمام الجمعية، في هذه الدورة، فرصة فريدة للإسهام في إصلاح مجلس الأمن، لجعله أكثر ديمقراطية ومساءلة وكفاءة وشفافية، بما يمكنه من أن تكون له أهمية لعالم اليوم، مقابل عالم ١٩٤٥. ولذلك، يناشد وفدي جميع الدول الأعضاء أن تجري مشاورات جادة لتضمن أن يكون لنا، في نهاية المطاف، مجلس أمن لا تمثيلي الطابع وحسب، بل مجلس مسؤول أيضا في جميع أعماله وقراراته أمام الأمم المتحدة ككل. ويتعين أن يشمل الإصلاح في آن معا فئتي المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة، وأساليب عمله. ويعتبر وفدي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله وجهين مختلفين لعملية واحدة؛ ولذلك، ينبغي تناولهما بصفتهما هذه.

فلنتنزه هذه الفرصة ونضطلع بالولاية المسندة إلينا من قبل قادتنا، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لما فيه صالح الأمم المتحدة وخيرها.

السيد إفاه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، بداية، أن أعبر عن تقدير وفدي للسفير أندريه دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن في هذا الشهر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن، الشامل للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/2).

ولكن، قبل أن أكمل كلامي، يود وفدي التعبير عن تعازيه للمملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا، على التفجيرات الإرهابية التي حدثت في عمان، يوم الأربعاء الماضي. ونخص بتعاطفنا الذين فقد أرواحهم أعضاء أسرهم أو أصدقاءهم أو أصيبوا بجروح في عمليات التفجير.

واضح أن تقرير مجلس الأمن ينقل صورة جدول برامج الحافل، الذي كان سمة عمله في الفترة المشمولة

”متحدون من أجل توافق الآراء“، على التوالي، قبل اجتماع القمة في أيلول/سبتمبر، على الدعم المطلوب لتوافق الآراء، وبالنتيجة أحييت المسألة إلى الدورة الستين. وقد حثت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) الدورة الستين للأمم المتحدة على استعراض التقدم بشأن الإصلاح في نهاية هذا العام. لذلك على الجمعية العامة أن تنفذ ما كلفها به رؤساء الدول والحكومات، كما هو مبين في الوثيقة الختامية.

ولأفريقيا، عن طريق الاتحاد الأفريقي، موقفها الخاص من إصلاح مجلس الأمن، وهو معروف لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد قدم مشروع قرار الاتحاد الأفريقي إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه وسعى إلى الحصول على التالي: لا أقل من مقعدين دائمين لأفريقيا مع كل اختصاصات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض؛ وخمس مقاعد غير دائمة لأفريقيا؛ وأساليب عمل محسنة للمجلس.

وفي جهد للخروج من المأزق الحالي، ستواصل أفريقيا التشاور مع كل المجموعات والأقاليم ومع الدول الأعضاء فرادى، لإيجاد حل مرض للجميع.

وموقف أفريقيا قائم على مبدأ، هو أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن. ولا نرى أي تبرير أخلاقي لاستمرار هذا الظلم التاريخي. وإذا نرغب في أن يكون لنا مقعدان دائمان على الأقل، فلا يعني ذلك أننا نؤيد فكرة وجود فئتين من الأعضاء الدائمين: فئة تتمتع بحق النقض (الفيتو) وفئة ثانية لا حق لها، لأن هذه الحال، في رأينا، لن تضيف جديدا إلى الأمر الواقع الراهن، المتعلق بأفريقيا. ومراعاة لذلك، تحت أفريقيا الدول الأعضاء الأخرى على تأييد موقف أفريقيا، وبالتالي، تأييد مشروع قرارها.

أن يتمخض عن انتكاس إلى صراع شامل التفجر، مما يعكس منحى مكاسب المنطقة التي تحققت بشق النفس.

ومع ترحيبنا بزيادة المشاورات بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل، يرى وفدي بعد إنعام النظر أنه يمكن تحسين هذا التواصل، سواء من حيث التواتر أو من حيث مراعاة آراء الدول غير الأعضاء، في قرارات المجلس. وعلى غرار ذلك، نشي على أنشطة آلية التشاور الرامية إلى تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وخاصة لتزايد انتظام وتواتر الاجتماعات مع تلك البلدان. ويعتقد وفدي أن هذه الآلية الاستشارية لها فوائدها الذاتية لجميع الأطراف المعنية بحفظ السلام.

أما إصلاح مجلس الأمن، فيؤكد وفدي بصده التزامه بالموقف الأفريقي بكل جوانبه، على نحو ما عبر عنه ببلاغه، في الجلسة العامة ٤٧، زميلي النيجيري، باسم المجموعة الأفريقية. واسمحوا لي بأنؤكد ضرورة تقويم الإجحاف التاريخي القائم بحق أفريقيا، المتمثل ببنية المجلس الحالية وبكويته. ونود التحذير من الخطر الحقيقي، خطر اعتماد أنصاف حلول، تبدل فيها ببساطة مطالب البعض المشروعة، سعيا إلى التوصل إلى أي شكل من أشكال الاتفاق. ولذلك لا نؤيد الخطط التكتيكية الإجرائية، الرامية أساسا إلى تجميد كل محاولة جديدة لإصلاح شامل لمجلس الأمن.

وكما تم تأكيده من جديد مؤخرا في الدورة الاستثنائية لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عُقدت في أديس أبابا، بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تطالب أفريقيا بعدد من المقاعد الدائمة لا يقل عن اثنين، مع كل الامتيازات والحقوق القائمة للأعضاء الدائمين، بالإضافة إلى مقعدين آخرين غير دائمين. وكل سلة إصلاحات لمجلس الأمن تسعى إلى استبعاد أي

بالاستعراض. ويعرب وفدي عن تقديره لنهج المجلس الشامل لتناول صون السلم والأمن الدوليين، على ضوء تزايد حجم وتعقيد حالات الصراع المستشرية في مختلف مناطق العالم. ويجب أنأنوه أيضا بالتبكير بإصدار تقرير المجلس، مما هو تحسن قياسا إلى العام الفائت، ويكون بندي جدول الأعمال قيد النظر حاليا قد أعيد تنظيمهما بصورة مناسبة، بصيغة نقاش مشترك.

واستمرار تخصيص المجلس أكثرية بنود جدول عمله لحالات الصراع العديدة في القارة الأفريقية جدير بالذكر أيضا. ويحدونا الأمل في أن يترجم تكريس كل هذا الوقت وهذا المجهود إلى حلول مطلوبة، مع ما يناسب من دعم سياسي ومن موارد.

وفي ذلك الصدد، يحث وفدي المجلس على مواصلة استكشاف علاقة الأمم المتحدة المؤسسية بالاتحاد الأفريقي والبناء عليها، لا سيما في إطار الولاية الموسعة والهيئات الجديدة للاتحاد، مثل مجلس السلم والأمن. ولا يسعنا إلا الشاء على المجلس لعقده سلسلة اجتماعات خاصة في نيروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد أثبتت تلك المبادرة نهج عمل ميداني فريدا للمجلس، في التصدي لحالات الصراع وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية، وهو نهج جدير بأن يُنسج على منواله.

ونود أيضا أن نحث على تعميق العلاقة بين المجلس ومنظمات إقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تشخيص السبل التي يمكن لهذه الشراكات الحيوية أن تسهم فيها لاتقاء آفة الصراعات ومكافحتها والقضاء عليها، هذه الصراعات التي أصبحت سمة منطقتنا البارزة. ونظرا لتحسن الأوضاع الأمنية في سيراليون وليبيريا، نود تشجيع المجلس على بقاءه منهمكا كليا بالعثور على حل دائم لأزمة كوت ديفوار، التي شهدت مؤخرا تصعيد التوتر الذي يمكن

للجمعية العامة، حين شاركنا في تقديم مشروع القرار A/59/L.64، الذي أصبح معروفا باسم مشروع قرار مجموعة الأربعة. وقد آمنا حينئذ، كما نؤمن الآن، بأنه يعبر عن طريقة مناسبة للدفع قُدمًا بإصلاح مجلس الأمن.

وتؤمن بالآو بأن التمثيل الجغرافي الأكثر إنصافاً في مجلس الأمن على أساس دائم هو ببساطة، أمر أفضل، وليس أسوأ. وإن التوزيع الجغرافي الذي يهتم بالآو أكثر يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ، التي نسلم بأنها ناقصة التمثيل في أجهزة ومحاكم وهيئات الأمم المتحدة، التي غالباً ما يتم تهميشها نظراً لبعده وعزلة دولها الجزرية الصغيرة.

وبوصف بالآو دولة من دول منطقة المحيط الهادئ، فإنها تود أن تعترف بوضع اليابان كشريك إقليمي على اطلاع واسع بالثقافات والحساسيات الفريدة لجيرانه الصغار في منطقة المحيط الهادئ. وقد برهنت اليابان عن الإصرار ليس فقط على التفهم، ولكن كذلك على المساعدة حينما تكون المساعدة مطلوبة في الأمم الجزرية الصغيرة تلك. وينبغي أن تصبح معرفة اليابان بالمنطقة جزءاً لا يتجزأ من الحكمة الجماعية لمجلس الأمن. وإن الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن ليشمل البلدان الأخرى التي تستحق الانضمام والتي ورد ذكرها في مشروع قرار مجموعة الأربعة سيتمكن مجلس الأمن كذلك من معالجة عالم تغير جداً معالجة أكثر فعالية. ونتمنى أن يستمر الزخم لتلك المسألة.

وتلاحظ بالآو مع الموافقة والإعجاب العمل الممتاز الذي اضطلعت به وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. وإننا نؤيد تأييداً تاماً مبدأها بأنه ينبغي تكييف أساليب عمل مجلس الأمن بشكل متواصل بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس. والآن، بينما نشرت بالآو أفراد حفظ السلام لأول مرة في تاريخها القصير، أصبحت تلك الصلة جلية أكثر. وإننا نسلم بأن

عنصر من عناصر مبادئ الديمقراطية والمساواة السيادية للدول والتمثيل الجغرافي العادل، ستكون غير مقبولة.

وختاماً، يؤكد وفدي أن الأمم المتحدة خضعت مؤخراً لضغط شديد لتأكيد أهميتها بلا منازع في السياق العالمي الحالي. ونحن نجتاز في الواقع فترة تحديات عصبية لمنظمتنا. ولكن أتيحت للأمم المتحدة، في نفس السياق، فرص لم يسبق لها مثيل لإجراء تغييرات تمكنها من الاضطلاع بدورها، الذي أراده لها الآباء المؤسسون للمنظمة، والبشرية بأسرها. ولا يزال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإجراء التغييرات اللازمة في بنيته وتكوينه من العناصر الأساسية المكونة للجهود الجبارة التي تبذل حالياً لإصلاح الأمم المتحدة ككل.

وما فتئت عملية إصلاح مجلس الأمن طويلة وشاقة، امتدت على ١٢ عاماً وأكثر. ولا يمكن أن يستمر هذا إلى ما لا نهاية له. والتحدي هو أن نلبي نداء قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، باتخاذ قرار في هذا الصدد بحلول نهاية العام الجاري.

السيد بك (بالآو) (تكلم بالانكليزية): باسم بالآو حكومة وشعباً أود التعبير عن أحر تعازينا للمملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعباً، على مأساة خسارة الأرواح في هجمات عمان الإرهابية.

ونود أن نشكر السيد ديسف، سفير الاتحاد الروسي، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/60/2).

حين اجتمع زعمائنا لعقد تلك القمة التاريخية في شهر أيلول/سبتمبر، اتفقوا على أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصر أساسي من جهودنا العامة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة بغية جعلها أوسع تمثيلاً وأكثر فعالية وشفافية. وقد أعربت بالآو عن رأيها بشأن أحسن وأفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف خلال الدورة التاسعة والخمسين

آخذة في التطور ولمواجهة التغيرات في طبيعة الصراعات المسلحة المعاصرة.

ثالثاً، ينبغي أن يدير المجلس جدول أعماله بشكل يولي معه اهتماماً سريعاً للصراعات التي تنطوي على احتياجات إنسانية بالغة الجسام أو أخطاراً على السلام والأمن الإقليميين.

اسمحوا لي أن أتطرق أولاً إلى أساليب العمل.

لا شك أن إجراءات المجلس في السنين الأخيرة تطورت وأصبحت أكثر انفتاحاً مما كانت عليه. ونرحب ترحيباً حاراً بتلك التغييرات. غير أن كندا تعتقد أن الوقت قد حان للمضي أبعد من ذلك. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى الزيادة في الشفافية. ففي عصر تترتب فيه عن عمل المجلس، كما جاء في التقرير نفسه، عواقب بعيدة المدى وسريعة النمو علينا كلنا في المجالات المتوسعة مثل مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، من المحقق أن التواصل والتشاور مع الدول الأعضاء هما اليوم أكثر أهمية من ذي قبل. ونحث المجلس على استخدام التبادلات غير الرسمية بشكل أكثر تواتراً ومنهجية والزيادة في انتظام الإحاطات الإعلامية الموضوعية لفائدة الدول الأعضاء. وبينما تواجه الدول تحديات في قدرتها على الوفاء بالواجبات التي يفرضها المجلس، مثل الواجبات المفروضة في ميدان مكافحة الإرهاب، فإننا نشجع على تقديم قدر أكبر من المساعدة.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لمنح معلومات أفضل لمساعدة المجلس في صنع قراراته الهامة. ويؤيد وفدي بقوة الجهود الرامية إلى توفير بيانات أفضل تم جمعها للمجلس - مثلاً بشأن اتجاهات الصراع في العالم، التي ينبغي الاتعاظ بعبر حديثة كثيرة منها - بغية تمكين المجلس من اتخاذ قراراته استناداً إلى الأدلة بقدر أكبر، حيث تكون العواقب هائلة.

النتيجة الحتمية للزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن، حسب ما اقترحه مشروع قرار مجموعة الأربعة، ستكون منح فرصة أكبر لتعزيز المشاركة والتفهم لعمل مجلس الأمن، خاصة في المناطق الناقصة التمثيل حالياً، مثل منطقة المحيط الهادئ.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن كندا

ممتنة لمنحها هذه الفرصة لكي تعرب عن آرائها بشأن تقرير مجلس الأمن، وكذا للتطرق من جديد لموضوع إصلاح مجلس الأمن الهام.

سنحت لي في الماضي القريب فرصة تسجيل دعم كندا القوي لتوسيع مجلس الأمن. ولئن كنا نعترض على إضافة أعضاء دائمين لأسباب سبق أن ذكرتها ببعض التفصيل من على هذا المنبر، فإن كندا تؤمن بأن شرعية المجلس ستعزز بالزيادة في عدد الأعضاء لكي يمثل بشكل أوسع مناطق العالم. ومن المهم بشكل خاص أن نعالج غياب تمثيل مناسب لأفريقيا. إننا نؤيد الزيادة في عدد أعضاء المجلس حتى نحصل على مجلس تمثيلي، ولكن ينبغي أن يتم التوسيع بشكل يتماشى مع مبادئ الديمقراطية والعدالة والمرونة والخضوع للمساءلة.

غير أن شرعية المجلس ليست مرهونة بنطاق تكوينه فقط؛ إنها مستمدة أيضاً من فعاليته والطريقة التي يؤدي بها المهام المناطة به. وتؤمن كندا بأنه يمكن تعزيز فعالية وشرعية المجلس تعزيزاً كبيراً إذا قام المجلس ببعض التغييرات في نهج عمله. وإننا مقتنعون بأن ثلاثة مجالات على وجه الخصوص التغيير فيها مرغوب فيه.

أولاً، ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس بغية زيادة الشفافية والاستناد إلى الأدلة في صنع القرار، فضلاً عن تقييد استعمال حق النقض.

ثانياً ينبغي تحديث الإطار المعياري للمجلس، حتى يكون مجهزاً بشكل أفضل للاستجابة لمتطلبات بيئة أمنية

سأطرق بعجالة إلى مسألة حق النقض.

الأزمات لا نعود لتكرار المناقشات المطولة العقيمة حول السيادة مخاطر ينضباع أرواح المدنيين.

ونحن نحترم بطبيعة الحال الشواغل الصادقة التي ظهرت فيما يتعلق بإمكانية إساءة استخدام مبدأ مسؤولية الحماية أو استغلاله بشكل سيء. وفي حين أننا نرى أن الصيغة التي استخدمها القادة تستبعد هذا الخطر، فهناك مجال لأن يصدر المجلس قرارا يوفر مزيدا من الطمأنينة من خلال تحديد مبادئ توجيهية بشأن استخدام القوة.

وقد اقترح الأمين العام مجموعة من المبادئ الواقعية المتوازنة لمعالجة مسألة استخدام القوة. وإننا نحث أعضاء مجلس الأمن على اعتماد قرار يبين هذه المبادئ ويعرب عن نيته في التعامل معها بوصفها مرشدا في عملية صنع قراراته في المستقبل. وهذا ليس من شأنه طمأنة الذين ما زالوا قلقين بشأن نطاق المسؤولية عن الحماية فحسب، وإنما العمل أيضا على تعزيز شرعية المجلس، وفعاليتيه، وشفافيته. ولا نعتقد، كما يرى البعض، أن هذه الخطوة ستقيد فعالية المجلس بفرض مبادئ توجيهية جامدة.

وختاما، فمن البديهي أنه لا يمكن للمجلس أن يكون فعالا ما لم ينظر في طائفة الأزمات القائمة بكاملها. وثمة مثال صارخ، في هذا الصدد، على مكانة تمس فيه الحاجة إلى اهتمام المجلس، وها نحن نستعري الاهتمام مرة أخرى إلى الصراع العتيق المستمر منذ ٢٠ سنة في شمال أوغندا، والذي نرى ضرورة إدراجه رسميا في جدول أعمال المجلس. والأزمة الإنسانية في شمال أوغندا واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، بما ترتب عليها من تشريد ١,٦ مليون شخص داخليا، وبعضهم يعيش منذ عشر سنوات في مخيمات ذات حالة مزرية تفتقر إلى الأمن، حيث ترتكب الأعمال الوحشية من القتل والتشويه ضد السكان المحليين، وحيث اختطف عشرات الآلاف من الأطفال على أيدي جيش الرب للمقاومة واستخدموا كجنود أو استرقوا جنسيا.

نعرف كلنا المفعول الميعق لحق النقض، وحتى للتهديد باستخدامه، على مداولات المجلس. والواقع أنه حدث في عدة مناسبات مؤسفة خلال السنة الماضية أن كان لشبح حق النقض أثر مكدّر للنقاش أو مؤخر لاتخاذ قرارات هامة. وحسب رأينا، نادرا ما يمكن تبرير حق النقض. فقد كان الهدف منه أصلا حماية وتوجيه المصالح المباشرة والحيوية للدول العظمى، وليس كأداة لتأديب باقي الأعضاء في المجلس أو إجهاض النقاش بشأن بعض المسائل. ولهذا السبب، تؤمن كندا بأنه ينبغي تفسير وتعليل أي استعمال لحق النقض علنا. كما نؤيد بقوة مقترحات تقييد استخدام طوعا، خاصة في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وتعتقد كندا أنه من شأن هذه التغييرات وتغييرات أخرى لأساليب عمل المجلس أن تعزز شرعيته وفعاليتيه. وإننا نشجع المجلس على النظر في اعتماد تلك التدابير في الأشهر القادمة. ورشما يتم ذلك، أود أن أعيد التأكيد على الدعم القوي لحكومي لمشروع قرار الجمعية العامة بشأن أساليب عمل المجلس، الذي عمّمه الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. إننا نؤمن بأن مشروع القرار يستحق النظر بإمعان من أعضاء الجمعية ومجلس الأمن على السواء. وإننا نشجع من قاموا بالصياغة على أن يشرعوا في مشاورات واسعة النطاق في أقرب وقت ممكن.

والحال الثاني الذي نعتقد كندا أن من الواجب النظر فيه في وقت مبكر في سياق النظر في التغيير في قاعة المجلس هو إطار العمل المعياري الذي يتخذ المجلس قراراته من خلاله بشأن فرادى الصراعات. وتمشيا مع إقرار قادتنا بمسؤولية الحماية، فإننا نرى أنه سيكون أمرا مفيدا وحسن التوقيت أن يتمثل المجلس هذه المبادئ، بحيث أننا عندما تظهر مثل هذه

ومعايير وبرنامجه عمله يمكن أن يسفر عن نجاح ملموس في الأجل القصير. وهذا الإجراء ليس مستحسنا في حد ذاته فحسب، ولكنه سيكون أيضا وسيلة لبناء قوة دفع جديدة لجهودنا الرامية إلى تسوية مسألة تشكيل المجلس.

ويجب أن نسترشد في جميع هذه المجالات بمبادئ التمثيل الوافي، والشفافية والفعالية. وإنني أطلع إلى العمل مع الزملاء بشأن هذه المواضيع الهامة في الشهور المقبلة.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري لتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة (A/60/2) الذي عرضه ممثل الاتحاد الروسي، عن أنشطة المجلس خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، والذي أحطنا علما به على النحو الواجب.

وقد كررت شيلي، خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية، تأكيد رأيها في أن الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح شامل ينبغي أن تكون ودية لمبادئ وقيم الميثاق، وأن تعزز مصداقية ومشروعية المنظمة وتعمل على تحديثها. وينبغي أن تقوم هذه الجهود على فهم أن التنمية والأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل مفاهيم مترابطة لا يمكن فصل عراها.

ومن هذا المنظور، دعونا بحماس إلى إصلاح الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان والأمانة العامة، علاوة على توفير الدعم من أجل التوصل إلى توافق الآراء اللازم لإنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. كما أن تعزيز التنمية، بالإضافة إلى مفاهيم المسؤولية عن الحماية والأمن الإنساني عناصر أساسية في رأي بلدي.

ومرة أخرى، نكرر التأكيد على أن شيلي تسعى إلى تجديد مجلس الأمن حتى يصبح أكثر تمثيلا، وشفافية، وفعالية.

وأكثر من ذلك، أن وجود جيش الرب للمقاومة في السودان، ومؤخرا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية يظهر إمكانية أن يؤدي ذلك الصراع إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وإعاقة عمليات الانتقال السلمي فيها. وتزايد أعمال العنف ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في شمال أوغندا وجنوب السودان المحاور له يعرض للخطر العمليات الإنسانية في المنطقة التي تمس الحاجة إليها، ويزيد من تأكيد ضرورة مشاركة جميع الأطراف على نحو أكبر في هذا الشأن. وإننا نحث المجلس على إدراج موضوع شمال أوغندا في جدول أعماله، بغية المساعدة على التوصل إلى سبل تكفل وفاء أوغندا بمسؤولياتها عن حماية سكان بلدها، والنظر في الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع المدمر والصراعات المماثلة، وأهم ما في الأمر تحسين الحالة الإنسانية الأليمة في الميدان.

وفي الختام، توافق كندا، ونحن نمضي قدما في تنفيذ نتائج القمة على أنه ليس بوسعنا أن نتجاهل إصلاح المجلس من حيث توسيعه وفعاليته على السواء. وفي نفس الوقت، لا يعدو إصلاح المجلس أن يكون عنصرا في برنامج أوسع نطاقا للتجديد نشعر فيه الآن. ولقد أمضينا وقتا كثيرا واستهلكنا طاقة كبيرة في مناقشة موضوع تشكيل المجلس في الأشهر المؤدية إلى القمة، وكنا على حق في ذلك. والآن، من المؤكد أنه يجب أن تكون أولويتنا الجماعية هي تنفيذ المجموعة الكاملة من القرارات التي اتخذها قادتنا في أيلول/سبتمبر: إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، والبدء في إجراء إصلاح إداري ومتابعته والنهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا قليل من كثير.

(تكلم بالفرنسية)

وبغض النظر عن الطبيعة الشاقة لخطة العمل تلك، نعتقد أن البت مبكرا فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس

وعمقتضى الولاية المتضمنة في الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥، فإن شيلي مستعدة، في هذه المرحلة من العملية الإصلاحية، أن تسهم في بناء توافق الآراء اللازم للإصلاح الشامل والناجح للمنظمة، وخاصة لمجلس الأمن، الذي لا يمكن الاستمرار في تأخيرها. وتحذ شيلي القيام بمجهود يرمي إلى تحقيق الحل الوسط والاتفاق، وقد كانت تلك سياستنا المستمرة منذ زمن طويل بالنسبة للمسائل التي يوجد بينها انقسام بشأها. وقد فعلنا ذلك في الجمعية العامة وفي فريق أصدقاء الإصلاح. وبالتالي، يمكن للرئيس أن يعول على تعاوننا ودعمنا بالنسبة لهذه المسألة التي نعتبرها حاسمة.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم حكومة كازاخستان، أن أعرب عن تعازينا الخالصة للأردن حكومة وشعبا على الخسائر بالأرواح الناتجة عن الهجمات الإرهابية الشائنة على عمان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

واسمحوا لي، في البداية، أن أشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على التقرير الشامل بشأن أعمال المجلس خلال السنة الماضية، وأشكر بصفة خاصة السفير أندري دنيسف، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الواضح والغني بالمعلومات للتقرير.

إن الوثيقة المعروضة علينا تغطي فترة حافلة بالصعوبات من نواح عديدة. وما زال عدد من الأزمات التي ظلت على جدول أعمال المجلس مدة طويلة يستأثر باهتمامه. إن مجلس الأمن، كونه الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن، يؤدي دورا أساسيا في الشؤون الراهنة التي تمس المجتمع الدولي بأسره.

وبالرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، فإننا يسعدنا التسليم بإحراز تقدم خلال السنوات الأخيرة نحو

ومما سيساعد على تحقيق هذا الهدف زيادة عدد أعضاء المجلس، ولا سيما من خلال مشاركة مزيد من البلدان من العالم النامي. إلا أن ذلك ينبغي أن يتم بالتوازي مع تحسين أساليب عمل المجلس.

وإننا نكرر التأكيد على التوصية الواردة في الفقرة ١٥٤ من الوثيقة الختامية للقمة الأخيرة (١/٦٠) القائلة

”بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله، حسب الاقتضاء، وتعزيز خضوعه للمساءلة أمام أعضائه وزيادة الشفافية في أعماله“.

وفي هذا السياق، نلاحظ مع الاهتمام، المبادرات التي طرحت عن حق لتحسين أساليب عمل المجلس.

وعلى المستوى الثنائي، تؤيد شيلي تطلعات كل من ألمانيا والبرازيل والهند واليابان إلى الحصول على العضوية الدائمة في المجلس، بينما نظل على موقفنا الثابت المعارض لحق النقض. ولنكن واضحين تماما: إن شيلي تؤيد إدخال أعضاء جدد دائمين، ولكن دون حق النقض، سواء كان ذلك حاليا أو فيما بعد. ومعارضتنا الثابتة لحق النقض ليست جديدة: فقد أعلننا عنها لأول مرة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. إننا نسلم بأن الإلغاء الكامل لحق النقض ربما ليس واقعا ولا مرجحا، ولكننا لا نرفض النظر جديا في صيغ مؤقتة، كحصر ممارسته في المسائل الخاضعة للفصل السابع، على سبيل المثال، واستثناء حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ونود أيضا أن نسجل رسميا أن موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن لا ينبغي الانتقاص منه لصالح مواقف المناطق الأخرى، لا سيما في ضوء الإسهامات الكمية والنوعية التي أشار إليها الأمين العام منذ البداية.

ويشيد وفدي بممارسة تنظيم الإحاطات الإعلامية غير الرسمية عن أعمال المجلس للمجموعات الإقليمية من جانب أعضاء المجلس. ومن شأن الإحاطات الإعلامية تلك أن تساعد المجلس في اتخاذ قرارات متوازنة بقدر أكبر وغير متحيزة.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري، وقرار بهذا الشأن يعتبر تدبيراً جدياً وهاماً. وقد عبرت كازاخستان مراراً وتكراراً عن دعمها المستمر لتوسيع مجلس الأمن سواء بفئة العضوية الدائمة أو العضوية غير الدائمة. وتعتقد كازاخستان أن مجلس الأمن، بعضويته الحالية، عاد لا يعبر عن حقائق عالمنا. ونؤمن بأن التمثيل العادل للدول الأعضاء في مجلس الأمن يمكن أن يعزز قدرته على أن يتصدى بشكل فعال لتحديات القرن الحادي والعشرين وأن يؤدي دوره في تسوية الأزمات.

ومسألة حساسة مثل إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تحسم على أساس اتفاق دولي واسع النطاق، ووفقاً لمبادئ التمثيل الجغرافي الواسع، ومع مراعاة إسهام الدول المعنية في تطوير الاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي والعالمي.

ونعتقد كذلك بأن الإصلاح ينبغي أن يعالج أساليب عمل المجلس التي يجب تحسينها من أجل تعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة. وبالتالي، فإننا ندعم المبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير حكومي لأعضاء المجلس على مساهمتهم، وأن أهنيئ أيضاً الأعضاء المنتخبين الخمسة الجدد في المجلس. إننا نعددهم بتعاوننا ودعمنا الكاملين.

ونتطلع إلى العمل الوثيق مع مجلس الأمن وإلى المشاركة النشيطة في جميع جهوده لتلبية الحاجة العالمية للسلام.

تحسين أساليب عمل المجلس. ويرحب وفدي بنشوء الممارسة المتمثلة بإيفاد بعثات مجلس الأمن إلى الميدان، ويسرنا بصفة خاصة استمرار جهود المجلس من أجل معالجة الصراعات الدائرة.

لقد أحطنا علماً بكون المجلس قد حول مناقشته من مسائل السلام والأمن إلى مفهوم أوسع للأمن، بينما يولي الأهمية لسيادة القانون، ودور المنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومع أن تقرير المجلس يبدأ بجزء تحليلي، فقد توقعنا معلومات موضوعية أكثر، بدلاً من سرد تاريخي للأحداث كما وقعت في مجلس الأمن خلال العام. وفي رأينا، ينبغي للتقرير ألا ينحصر في المنجزات التي حققها المجلس، ولكن من الأهم أن يتناول أيضاً أين تحقق النجاح وما هي العوامل التي أدت إلى النجاح. وينبغي أن يكون التقرير وثيقة أكثر فائدة للدول الأعضاء. إن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لها الحق في أن تكون مطلعة بشكل جيد على أعمال المجلس، وأن تنعكس آراؤها في التقرير خلال عملية الصياغة.

وينبغي أن يكون الانفتاح والفعالية هدفين مترابطين لمجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يقوم بالمزيد من أجل توسيع مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في مداولاته. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد على أهمية إتاحة الفرصة للأعضاء بصفة عامة للتعبير عن آرائهم بشأن المسائل المعروضة على المجلس، وأن يراعي المجلس تلك الآراء قبل أن يتخذ قراراته.

ونعتقد، كذلك، بأن العلاقة المرضية بين مجلس الأمن والجمعية العامة ينبغي أن تكون أساسية. وينبغي للحوار بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين أن لا يكون مجرد ممارسة شعائرية.

للأسف إلا مرة واحدة في كل دورة. وفي رأينا أنه ينبغي احترام مفهوم التقارير الخاصة - كما هو مبين في الفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق، وكذلك في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ - ولا سيما في هذه المرحلة التي تجري فيها مناقشة الإصلاحات الهامة في الأمم المتحدة.

ومع أخذ هذه الحاجة في الاعتبار قام وفد البرازيل، بمناسبة رئاسته لمجلس الأمن في الشهر الماضي، وبدعم من الأعضاء الآخرين، بإعادة شكل جلسات اختتام عمل مجلس الأمن الشهرية. وكان هدفنا تمكين القاعدة العريضة من الأعضاء من التعليق على عمل المجلس وتقييمه خلال ذلك الشهر، عندما كان يجري استعراض عدد من القضايا المتصلة بأفريقيا. ونشجع الأعضاء الآخرين على مواصلة تعزيز هذا النوع من الحوار الشامل.

إن العمل الذي اضطلع به المجلس في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتموز/يوليه ٢٠٠٥ يعزز المفهوم القائم على أن المجلس يواجه فترة انتقالية تتطلب تكيفه مع الظروف الدولية الجديدة. والتعقيد المتزايد في الأعمال اليومية للمجلس ينبع من أن التحديات الحالية تتجاوز بمدى بعيد النمط التقليدي للصراعات بين الدول؛ حيث تواجهنا، بقدر كبير، حالات الصراعات المحلية، من جهة، وتزايد التهديدات عبر الوطنية المقلقة، من جهة أخرى. وضرورة الاستجابة لهذه التحديات بوسائل فعالة وابتكارية يجب معالجتها بالاقتران مع الضرورة الحتمية للحفاظ على الإطار الذي يوفره ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد مرور ٦٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال مبادئها ومقاصدها صالحة حتى الآن أكثر من أي وقت مضى. إن احترام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي وتقرير المصير للشعوب أمر أساسي لتحقيق السلام والوئام في الحياة الدولية. ولدى المجلس

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم البرازيل، عن تعازينا الخالصة لشعب وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للذين وقعوا ضحية للأعمال الإرهابية الغادرة والفظيعة التي ارتكبت مؤخرا. ويجب أن علينا أن نواصل مكافحة هذه الآفة بكل الوسائل.

وأود أن أوجه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. إن توقيت الجلسة الملائم لا ينبع من أهمية المسائل المعروضة ذاتها فحسب، بل أيضا من الحاجة إلى أن تقوم الجمعية العامة بالامتنال إلى الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة توسيع مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأننا مع التوجيهات الحازمة للرئيس سنتمكن من حل مسائل إصلاح مجلس الأمن التي ظلت عالقة فترة طويلة، إلى جانب المسائل الهامة الأخرى المتصلة بالإصلاح المؤسسي للمنظمة.

ويسعدني أن أحذو حذو المتكلمين السابقين في إسداء الشكر إلى السفير أندري ديسف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرض تقرير المجلس على الجمعية العامة. أود أن أهنئ أيضا السفير آدامانتوس فاسيلاكيس، ممثل اليونان، وفريقه بالعمل الهام الذي قاموا به في تيسير إعداد هذه الوثيقة.

وبالنيابة عن وفدي، أتقدم بعميق تقديرنا وامتناننا لأمانة مجلس الأمن على الدعم الذي قدمته طوال الفترة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، التي كانت البرازيل أثناءها عضوا غير دائم في المجلس.

ويكتسي البند المتعلق بتقرير مجلس الأمن أهمية فريدة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ولأن البرازيل ظلت تدعو دائما إلى إخضاع المجلس للمزيد من المسائلة، فإنها ترحب كثيرا بهذه المناقشة، التي لا تجري

بالاشتراك مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويسرني أن المجلس مقتنع اليوم بأن انتشار الفقر يمثل حقا أحد الأسباب الأساسية للقلق في هايي.

وفي حالة غينيا - بيساو، هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة، وإلى تقديم الدعم الدولي المتواصل. وسيتعين على المجلس الآن أن ينظر في التوصل إلى الحلول الملائمة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في المستقبل في ذلك البلد. ونؤيد تماما الأفكار التي طرحها الأمين العام بهدف اعتماد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الذي يعنى بإدماج السلام والأمن في خطط التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالوضع في تيمور - ليشتي، فإن ذلك البلد يتمتع الآن بالهدوء والاستقرار - بما يثلج صدورنا تماما. ويجري تعزيز هيكل وقدرات مؤسساته الوطنية بمساهمة رئيسية من الأمم المتحدة وبأشكال أخرى من الدعم الدولي.

تشكل الحالات الثلاث التي أبرزتها من فوري أمثلة واضحة على النهج المتعدد التخصصات اللازم اتباعه في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى المساهمات المالية والمادية، تساعد البرازيل بتقديم عدد من المقترحات والأفكار في سياق عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. وسنواصل توفير ما يلزم من دعم ومشورة.

وبوصفنا دولة عضوا تدعو باستمرار إلى قيام تفاعل أكبر وأكثر تواترا ومرونة بين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، فإننا نقدر مع الارتياح الخاص إنشاء لجنة لبناء السلام. ونتطلع إلى التقرير القادم للمجلس، الذي سيقدم في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، والذي نأمل أن يشهد العمل التضامني بين لجنة بناء السلام والمجلس

مسؤوليات خاصة في هذا الصدد، ومن المتوقع أن يستخدم السلطات التي تحت تصرفه استخداما حكيمًا.

يظهر التقرير طائفة متنوعة من القضايا التي تدعو في الوقت الحاضر إلى تدخل المجلس في مسائل من قبيل المصالحة الوطنية، ومنع الصراعات، وأنشطة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وبناء السلام فيما بعد انتهاء الصراعات، وتعزيز العدالة وسيادة القانون، وإعادة البناء الاقتصادي، والأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والخطر الذي يشكله حصول الأطراف الفاعلة غير الحكومية على أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من القضايا الكثيرة.

وفي دراسة المجلس لهذه التدابير يولي الوفد البرازيلي أهمية للدراسة الكاملة، على أساس كل حالة على حدة، لجميع العناصر ذات الصلة بكل حالة بعينها في الميدان، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الأسباب الجذرية للصراع، التي تتخذ في معظمها بُعدا اجتماعيا أو اقتصاديا. وفي رأينا أن ما تشعر به الشعوب من إحباط وإهانة يمهّد الطريق أمام أعمال العنف والأزمات والصراعات من جميع الأشكال، وأنه يمكن وضع الاستجابات المحددة والدقيقة لمواجهة هذه التحديات بأسلوب مستدام.

على سبيل المثال، نعتقد أن هايي تشكل اختبارا للأمم المتحدة، حيث أنها تجسد أنواع المشاكل التي يحتمل أن تواجهها الأمم المتحدة في السنوات القادمة. وهذه تشمل المشاكل التي تضرب جذورها في أوجه القصور الاجتماعية - الاقتصادية التي ينبغي التوصل إلى حلول لها بوسائل غير العمل العسكري. وهي تتطلب إحراز تقدم، بالمثل، في مجالات الأمن وبناء المؤسسات والمصالحة السياسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتأكيد في مجال احترام حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس الماضي، حظيت بامتياز وشرف قيادة بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى ذلك البلد،

قضية التوسيع وتصميم على هذه المعالجة وأيضا على أن المسألة لم يعد من الممكن تأجيلها. وحتى البلدان القليلة التي تميل إلى تأخير العملية شعرت بأنها مكروهة على تقديم اقتراح، على الرغم من أن ذلك الاقتراح لم يكن متمشيا مع الدعوة إلى توافق الآراء الذي تنادي تلك البلدان به بصوت عال.

وعلى الرغم من أننا كنا نفضل حل المسألة قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، كما أوصى الأمين العام بذلك، فمن الخطأ الواضح أن يُفهم خطأً الافتقار إلى القرار بأنه افتقار إلى التقدم. يوجد الآن تصور إجماعي تقريبا بين الدول الأعضاء لوجود حاجة ماسة إلى التغيير، وتتشاطر أغلبية واضحة آراء متوافقة في تشكيل مجلس مُصلح. وليس من قبيل المبالغة القول إننا لم نقرب أبدا من تسوية هذه المسألة المتطاولة كما نحن الآن على وجه الدقة.

ويمكن لتطورات هامة حدثت مؤخرا أن تساعد في تحريك العملية قدما. والقرار المتخذ في مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي في سرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بإعادة تقديم الاقتراح الأفريقي بإصلاح مجلس الأمن إلى الجمعية العامة هو آخر اقتراح. والبرازيل على استعداد لدعم الاقتراحات التي تتضمن عناصر أساسية مشتركة مع الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الأربعة وبلدان أخرى.

ونحن على اقتناع بأن الإصلاح على أساس اقتراح الاتحاد الأفريقي من شأنه أن يحسن تحسينا كبيرا البنية الحالية للمجلس وأن يحد من الاحتلال في التشكيل. ونحن على استعداد للعمل مع الشركاء الأفارقة لإحداث إصلاح يصحح الاحتلال التاريخي لتشكيل المجلس، الذي يستبعد مناطق العالم النامي برمتها عن فئة الأعضاء الدائمين.

وثمة تطور هام آخر وهو قيام الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين بتوزيع اقتراح بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. تولي البرازيل الأهمية القصوى

الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ذاته لضمان تهيئة الظروف اللازمة ليس للانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام فحسب، بل أيضا للانتقال من مرحلة السلام إلى مرحلة الاستقرار والتنمية المستدامة.

ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لفترة طويلة جدا. وهناك الآن مفهوم واضح وعام بأن المجلس هيكله الحالي لا يعكس الحقائق الدولية الراهنة. ولا يظهر الطابع الملح لهذه المسألة في الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن عالم سنة ٢٠٠٥ ليس هو عالم سنة ١٩٤٥ فحسب، بل أيضا في الاتجاه نحو قيام المجلس بصورة أكبر بممارسة سلطته وتأثيره في عدة مجالات بما يترتب على ذلك من آثار محلية مباشرة بالنسبة لجميع بلدان العالم. وتدرك الآن معظم الدول، إن لم يكن جميعها، الآثار المترتبة على هذا الاتجاه. ومن الضروري أن يصبح المجلس والقرارات التي يتخذها أكثر شرعية وأكثر فعالية؛ ولذلك من الأساسي أن يكون هناك تمثيل متوازن في المجلس. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق توسيع العضوية بفتيتها الدائمة وغير الدائمة، مع إدراج البلدان النامية في كلا الفئتين.

وفي الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وبعد عملية مشاورات طويلة وشاملة شارك فيها جميع الأعضاء، قمت بالنيابة عن ٣٢ من المقدمين، بما في ذلك شركاء البرازيل في مجموعة الأربعة - ألمانيا والهند واليابان - بعرض أول مشروع قرار يقدم إلى الجمعية العامة، يتضمن إطارا مفتوحا لإصلاح شامل لمجلس الأمن. وتقدمت مجموعة هامة أخرى من البلدان، الاتحاد الأفريقي، باقتراح يتضمن أفكارا مشابهة بشأن الحاجة الأساسية إلى توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة من عضوية مجلس الأمن.

وهذه الاقتراحات، التي تخاطب صميم المسألة، تشكل تطورا هاما. إنها تبرهن على وجود استعداد لمعالجة

البلدان النامية، إلى توزيع أكثر توازنا للسلطة في عمل مجلس الأمن.

ويدّعي آخرون بأنه لو تم القيام بتوسيع معقول للمجلس لجعل ذلك المجلس عاجزا عن القيام بعمله ولضحيّ بفعالية المجلس ونجاعته. ولا يأخذون في الحسبان أن فعالية المجلس ونجاعته كليهما متعلقان تعلّقاً مباشراً بتصور مشروعية القرارات التي يتخذها المجلس وأنها بالتالي تتوقف على تشكيله التمثيلي.

لقد حان الوقت لأن تتوصل الجمعية العامة إلى قرار بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن. فبعد ١٢ عاما من المناقشة وبعد شهور من النظر في اقتراحات عملية لا يمكن للمرء أن ينكر أن المسألة معروفة جيدا لدى الجميع وأن وقت اتخاذ قرار بشأنها قد حان. وفيما يتعلق بالاحتمال الأكبر أن يُتخذ قرار كهذا بالتصويت ينبغي الإشارة إلى أن ذلك ينبع من أهمية المسألة. وهذا الأسلوب الديمقراطي الجرب، أسلوب اتخاذ القرار، ينبغي ألا يفزع أحدا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تعازي وفد بلدي العميقة لأسر ضحايا الهجمات التي حدثت بالقنابل أمس في الأردن. إننا ندين بأقوى العبارات أعمال الإرهاب الدنيئة هذه التي تستهدف المدنيين الأبرياء.

دعوني أشكر رئيس مجلس الأمن عن هذا الشهر، السفير دينيسوف ممثل الاتحاد الروسي، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/60/2). أود أيضا أن أشيد بجهود الأمانة العامة التي بُذلت على وضع هذا التقرير.

ويجب أن نغتنم هذه الفرصة للنهوض بأهداف الإصلاح التي تكلفنا بالقيام بها الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). والزخم المولد للإصلاح المؤسسي يجب ألا يضيّع. وبينما تؤكد فنلندا

لمسألة ممارسات المجلس. والممارسة التي تتبعها، وهي العضوية مدة سنتين في المجلس، عززت تصورنا للحاجة الملحة إلى أن يضع المجلس نظاما داخليا نهائيا وأن يتقيد به بقدر أكبر من الأمانة. وتحديدًا بسبب إيلائنا أهمية كبيرة لمسألة أساليب العمل خصص جزء كبير من مشروع اقتراحنا لهذه المسألة.

ومن الواضح تماما أننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لن نتمكن من النجاح في جعل المجلس أكثر انسجاما مع ولايته وآراء واحتياجات الدول الأعضاء فيه إلا عن طريق اتخاذ نهج شامل يتناول مسائل أساليب عمل المجلس وتشكيله.

والتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات بشأن إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان يثبت بطلان الادعاءات بأن النظر الحالي في مسألة إصلاح مجلس الأمن يستبعد على نحو من الأنحاء التحرك قدما على جبهات هامة أخرى من جبهات الإصلاح المؤسسي للمنظمة.

وفي الواقع أن المرء يواجه الآن إمكانية غير المتصورة سابقا، وهي إمكانية أن هذين الاقتراحين بالإصلاح المؤسسي، بشأن لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، يمكن أن ينجحا بدون حدوث أي تطورات موازية فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. لو نشأت هذه الحالة لأضرّت ضررا كبيرا جدا بتوازن المنظمة وتناغمها، ولذلك ينبغي تفاديها. يجب أن نضمن إحراز التقدم بالتوازي مع جميع جوانب الإصلاح المؤسسي.

لاذت قلة من البلدان، إذ تسعى إلى تفادي أي قرار بشأن المسألة، بتوجيه نداءات بالتوصل إلى توافق الآراء وتقديم ادعاءات بأن المسألة تسبب "العرقلة". غير أن إجراءات تلك البلدان تسهم في إدامة التباينات الراهنة في بنية المنظمة وفي إحباط تطلّع جميع الدول الأعضاء، وخصوصا

كما نتوجه بالشكر للأعضاء الآخرين في المجلس وموظفي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذه الوثيقة الضخمة التي قدمت إلى الجمعية العامة عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

مرة أخرى، يشتمل التقرير على ملخص موجز يمثل موازنة إيجابية للنسق المعتمد في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، نرى أنه نظراً لأهمية هذا التقرير باعتباره جزءاً من الذاكرة المؤسسية للمجلس، ينبغي أن يكون موضع تحسين أكبر باستمرار لكي يصبح وثيقة ذات مضمون تحليلي.

وعلى سبيل المثال، لماذا لا ندرج في التقرير الأسس السياسية والقانونية على الأقل بالنسبة لأهم القرارات التي اتخذها المجلس؟ ولم لا نُضمّن التقرير ما لم يتحقق وأسباب ذلك، وخاصة في الحالات التي لم يتمكن من التصرف بشأنها أو كان يفتقد وحدة الرأي؟ ينبغي أن ينطوي التقرير على تحليل أكبر لانقسام الأصوات، وخاصة في حالة إلقاء عضو دائم بتصويت سلبي. مثلاً، في الفترة قيد النظر، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار بشأن قضية فلسطين. وإلى أن يتسنى إدخال تغييرات في أساليب عمل المجلس، ينبغي أن يشتمل التقرير السنوي على معلومات مفصلة بشأن المناقشات التي تدور في الجلسات المغلقة. ونرى أنه من الضروري والملح أن يتم إدخال تغييرات من هذا الطابع في التقرير السنوي.

من ناحية أخرى، فلم تتلق الجمعية العامة بعد التقارير الخاصة المشار إليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. ولو قدمت هذه التقارير الخاصة، لأمكن للدول الأعضاء كافة أن تستعرض بالوتيرة والدقة اللازمين المعلومات المتصلة بعمل المجلس، الجهاز الرئيسي المحدود العضوية، الذي عهدنا إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والذي يعمل بالنيابة عنا، وفقاً للميثاق.

على أهمية إنعاش الجمعية العامة والحاجة إلى استعادة الطابع السياسي للجمعية العامة وإلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإنها تؤيد تأييداً قوياً إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

ونرى أن أي إصلاح للمجلس يجب أن يهدف إلى زيادة كل من مشروعياته وفعاليته. ووجود مجلس فعال حقاً في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تعتبره أيضاً الدول الأعضاء كافة في المنظمة أكثر مشروعية. وفي نفس الوقت فإن مجلساً أكثر تمثيلاً وبالتالي أكثر مشروعية سيكون على الأمد الأبعد أشد فعالية في أداء وظائفه.

ولذلك تؤيد فنلندا توسيعاً للمجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة كليهما. ولكن حتى يكون المجلس فعالاً ومشروعاً يجب ألا يعطى، تحت أي ظرف من الظروف، حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد. وتؤيد فنلندا أيضاً تأييداً قوياً إصلاح أساليب عمل المجلس حتى تكون أكثر شفافية وشمولاً ومساءلة.

وختاماً، أود أن أعيد التأكيد على تأييدنا لتطّلع ألمانيا واليابان إلى أن تصبحا عضوين دائمين في مجلس أمن موسع ولجعل المجلس أكثر تمثيلاً بضم ممثلين للدول النامية من جنوب نصف الكرة الأرضية.

السيد ريس رودريغز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

شأن شأن المتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن تضامن كوبا مع من أعربوا اليوم عن تعازيهم في ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأردن مؤخراً. وكوبا تنضم إلى أولئك الذين أعربوا عن تضامنهم مع الشعب والسلطات وأسر الضحايا.

ونشكر السفير أندريه ديسوف، الممثل الدائم لروسيا، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/60/2)،

وينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن ليضم أعضاء جدد دائمين وغير دائمين. والأعضاء الجدد الدائمون وغير الدائمين الذين ينضمون إلى المجلس في إطار عملية التوسيع هذه ينبغي أن يتمتعوا بنفس الامتيازات أسوة بالأعضاء الدائمين الحاليين. فالهدف الرئيسي من هذا التوسيع ينبغي أن يتمثل في تصحيح التمثيل المنقوص للبلدان النامية في عضوية المجلس. وكوبا تعتقد أنه ينبغي أن ينضم إلى المجلس بلدان أو ثلاثة بلدان من أفريقيا وبلدان أو ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان أو ثلاثة من البلدان النامية في آسيا بصفة أعضاء دائمين، بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون، بما في ذلك حق النقض.

ومع ذلك، لا يمكن أن يقتصر إصلاح المجلس على مسألة توسيع العضوية. بل يجب أن يشمل ذلك مقترحات لتحقيق تحول عميق في أساليب عمله على وجه السرعة، بما يكفل عمل المجلس بشكل ديمقراطي وبقدر ملائم من الشفافية، بما في ذلك من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الطابع المؤقت لنظامه الداخلي.

وبالرغم مما نلاحظه من جهود تبذل كل حين لزيادة عدد الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس، نعتقد أن تلك الجلسات ما زالت قاصرة عن توفير فرصة حقيقية لكي تؤخذ وجهات نظر البلدان غير الأعضاء في المجلس في الاعتبار على النحو الواجب. والإحاطات الإعلامية غير الرسمية، المتفاوتة نوعاً ووتيرة، التي تنفذها الرئاسة والاستعراضات الشهرية اللاحقة هي الآليات الوحيدة التي تسمح لنا على مضض بالحصول على بعض المعلومات حول ما يدور في المشاورات الخاصة للمجلس.

ومن المؤسف أن المجلس ما زال يؤدي جانباً كبيراً من أعماله خلف أبواب مغلقة، ولا سيما في مشاورات غير رسمية، والتي حين تنعقد بناء على طلب الأكثر قوة بين

وعليه، فمن الحيوي أن تنفذ بالكامل قرارات الجمعية العامة - مثلاً، القرارات ١٩٣/٥١، ١٢٦/٥٨، ٣١٣/٥٩ - التي تشتمل على أحكام لتيسير المساءلة الملائمة لمجلس الأمن عن أنشطته أمام الجمعية، والتي للدول الأعضاء حق مشروع في الحصول عليها.

ولن يكون إصلاح الأمم المتحدة حقيقياً من دون إصلاح شامل لمجلس الأمن، الذي يتعرض فيه مبدأ الحق السيادي للدول في المساواة للانتهاك مؤسسياً وبشكل صارخ يومياً. ولن يتسنى إعادة سيادة القانون الدولي أو جعل المنظمة ديمقراطية حقاً مادام المجلس يمارس سلطات شمولية. كما أن المجلس لن يستعيد مصداقيته ومشروعية قراراته مادامت القوى العظمى مستمرة في فرض إرادتها بقوة السلاح واستخدام أموالها في الابتزاز.

لقد شددنا في أكثر من مناسبة على ضرورة إلغاء حق النقض. ولكن حتى بعد تحقيق إزالة ذلك الامتياز المجحف، لن يتغير شيء إن لم يمس الإصلاح التصرفات العدوانية غير المقبولة وطموحات الهيمنة لدى أقوى بلد في العالم من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، أو إن لم يتصد لمنطق التسلط والنهب الذي يحكم العمليات الأساسية للنظام الاقتصادي والمالي الدولي، ونزع السلاح والتوازن المؤقت المخوف بالمخاطر في خطط الأمن الدولي. وتلك المجموعة من العناصر تمنع الأغلبية من أعضاء المجلس من ممارسة إرادتها وتثبط الجمعية العامة عن ممارسة السلطات الكبيرة التي يخولها لها الميثاق كيما يمكنها التصدي للتحديات الهامة الناشئة عن الأوضاع السياسية والعسكرية والمالية في العالم.

وعليه، فيلزم أن يتسنى تحقيق الهدف النهائي بإلغاء حق النقض من الضروري، كخطوة أولى في ذلك الاتجاه، أن يقتصر استخدام حق النقض على التدابير التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وباسم حكومة وشعب العراق أقدم التعازي لحكومة وشعب الأردن الشقيق ولأسر الضحايا.

كما أعبر عن تقديري لمن عبّر عن إدانته لجرائم الإرهاب في العراق وتعاطفه مع ضحايا ذلك الإرهاب الذين يسقطون كل يوم. ومرة أخرى نؤكد أن الإرهاب لا وطن له ولا جنسية ولا دين، وأن محاربته لا تتم إلا بتضافر الجهود الدولية في حملة عالمية لدرحه والقضاء عليه.

مرة أخرى اختتم الفريق العامل المعني بهذا البند أعماله وأوصى بمواصلة النظر فيه في دورة الجمعية العامة الحالية. وهنا أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن تقدير وفدي للجهود التي بذلها السيد بينغ، رئيس الجمعية العامة السابق، في توجيه أعمال الفريق بكفاءة مهنية عالية.

إن إصلاح مجلس الأمن، سواء فيما يتعلق بالمسائل التي تتناول زيادة العضوية في مجلس الأمن والقضايا التي تدور في نطاقها، أو في المسائل التي تتناول تحسين طرائق عمل المجلس، أمر ضروري ولا بد منه، لأن الحقائق الجيوسياسية قد تغيرت بشكل كبير عما كان عليه الحال عند تأسيس الأمم المتحدة، وهذا بطبيعة الحال يقتضي منا أن نعمل على أن يكون الإصلاح مستجيباً للتطور الكبير الذي حدث. ومنذ عام ١٩٩٣ والجمعية العامة تواصل النظر في هذا البند، واستطاعت خلال تلك الفترة أن تحقق نجاحاً في مناقشة الأفكار وتحديد مساراتها، ولكنها فشلت في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تحقيقها، باستثناء قرار الجمعية العامة الخاص بتعريف الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرار بشأن إصلاح مجلس الأمن والمسائل المتعلقة به.

وربما يعود بعض أسباب هذا الفشل إلى أن جميع مسائل الإصلاح، ولا سيما تلك التي تتعلق بالمجموعة الثانية، وقد حظي عدد منها بتوافق عام، قد رهناها بتحقيق إنجاز في زيادة العضوية بشقيها الدائمة وغير الدائمة، وهذه مسألة

أعضائه تؤدي إلى أن يطير النوم من جفون الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم. وتلك الممارسة تتناقض مع قواعد المجلس ذاته وتصفها غالبية الدول بأنها غير مقبولة بكل تأكيد. وفي هذا السياق، نتوجه بالشكر إلى أولئك الأعضاء في المجلس الذين بذلوا جهوداً حثيثة لإعطائنا معلومات في الوقت المناسب حول ما يدور في ذلك الجهاز الرئيسي.

وفضلاً عن ذلك، فإن المجلس يشوه روح الميثاق وينتهك أحكامه من خلال جدول أعماله الذي يزداد تطفلاً، حيث يغتصب وظائف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونلاحظ مع القلق محاولة إضفاء سلطات تشريعية على مجلس الأمن، الأمر الذي يتجاوز ولايته ويمثل انتهاكاً سافراً للمبادئ الأساسية لقانون المعاهدات. فبينما يتجاوز المجلس مجال اختصاصه بشأن بعض القضايا، من المؤسف والمفزع أنه يلتزم حالة الشلل المستمر لإزاء قضايا أخرى، مثل الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر بأننا في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية، ارتأينا أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ما زالت تتصف بحساسية بالغة. والنقاش المشترك اليوم وما سبقه من مناقشات في الأيام الماضية، يوفر لنا فرصة أخرى لفهم أفضل لمواقف الدول الأعضاء. ونرى أن الشواغل والتطلعات والاقتراحات المحددة التي طرحت على بساط البحث هنا يمكن دراستها بمزيد من التعمق توطئة لبدء الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية عمله من جديد بغية إحراز تقدم في نهاية المطاف بشأن إصلاح شامل وبعيد الأثر لمجلس الأمن.

السيد الصميدعي (العراق): في البداية، أود أن

أشارك من سبقوني في استنكار وإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في عمان، والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء.

يعطي أهمية لتوسيع حجم المجلس بحيث يكون أكثر تمثيلاً وأكبر قدرة على الاستجابة للزيادة الكبيرة في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قياساً بما كان عليه الحال قبل ستين عاماً، وبحيث لا تؤثر هذه الزيادة على كفاءة وفعالية المجلس. ولكنه في الوقت نفسه يولي عناية خاصة لمسائل المجموعة الثانية، وهي تحسين أساليب عمل المجلس، لأنها تمس مصالح جميع الأعضاء، بينما تمس زيادة العضوية، وبشكل خاص الدائمة منها، مصالح مجموعة محدودة. ولقد قطع الفريق العامل منذ الدورة السابعة والخمسين وبعدها شوطاً مهماً في النظر في مسائل المجموعة الثانية، وحظي بعضها بالاتفاق عليها من حيث المبدأ، ولكن مثل هذا الاتفاق يبقى غير مضمون طالما لم تُضمّن تلك المسائل في النظام الداخلي لمجلس الأمن.

وهناك بعض القضايا المتعلقة بمسائل المجموعة الثانية نرغب في الإشارة إليها. في المقدمة منها ما يتعلق بنظام الجزاءات. ويمكن لي أن أتحدث بواقعية أكبر حول هذا الموضوع لأن بلدي هو الذي عانى من الآثار الجانبية لهذه الجزاءات لمدة ثلاثة عشر عاماً، ولا يزال يعاني من نتائجها. وفي هذا الصدد، فإننا نتفق تماماً مع الآراء التي تم التعبير عنها في الفقرة السادسة عشرة من المرفق الثاني لتقرير الفريق العامل، الوثيقة (A/59/47)، والتي أشارت إلى أن الجزاءات "ينبغي أن تصمم بحيث تؤخذ في الاعتبار آثارها الطويلة الأجل وتُقلل إلى أدنى حد أو تُتفادى آثارها على السكان المدنيين بناءً على تقييم العواقب الإنسانية"، وإلى آخر الفقرة.

ويود وفدي أن يؤكد في هذه المناسبة على أن غرض الجزاءات، بوصفها إجراءً منصوباً عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو تقويم الأخطاء وإصلاح سلوك الأنظمة التي يعترف مجلس الأمن بأنها لم تلتزم بقراراته، وليس الهدف منها تقويض الدول وتقزيق نسيجها الاجتماعي. وبهذا المعنى فإن الجزاءات عقاب فردي يستهدف الأشخاص والأنظمة، وليس عقاباً جماعياً يستهدف الشعب والبلد. وعليه فإننا

لم نتخذ بالتوافق، وما زالت تثير خلافات عميقة. ووصلت المشاورات في هذا الموضوع إلى ذروتها في النصف الثاني من هذا العام، وشهدنا مشاريع القرارات التي قُدمت إلى الجمعية العامة، وهي مشاريع بالرغم من أنها تطرقت إلى بعض مسائل المجموعة الثانية فإن التركيز فيها كان واضحاً على موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن.

ونحن نرى أن إحراز مزيد من التحسينات في أساليب العمل يقربنا من التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع العضوية. وفي هذا المجال يؤكد وفدي على ضرورة العمل على إيجاد أرضية مشتركة يتم التوافق عليها في مجال توسيع العضوية في مجلس الأمن. ولقد كانت هناك آراء قيمة أثّرت خلال تلك الفترة مفادها أن ننجز بعض الخطوات المهمة على طريق إصلاح الأمم المتحدة قبل أن نتصدى لإصلاح مجلس الأمن. وجاءت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى التي اعتمدها الرؤساء في أيلول/سبتمبر الماضي (القرار ١/٦٠) لتعطي زخماً لهذا الاتجاه، لا سيما وأن هذه الوثيقة لم تركز على موضوع إصلاح مجلس الأمن.

ونرى الآن أن أعضاء الأمم المتحدة مشغولون تماماً بصياغة هياكل مهمة ستساهم بشكل كبير في عملية إصلاح الأمم المتحدة. كما جاءت نتائج تحقيقات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء وتوصياتها لتسهم هي الأخرى في مجال الإصلاح في الأمانة العامة. إن زيادة الشفافية وإمكانية المحاسبة في الأمانة العامة والمؤسسات الأخرى ضرورية لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة ولطمأنة الدول الأعضاء التي تأمن الأمم المتحدة على إنفاق مبالغ هامة بأن تلك المبالغ تُنفق في أبوابها بشكل صحيح ومسؤولية.

وما من شك في أن وفدي، كما هو حال بقية الوفود التي تحدثت بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن،

برنامج وآليات لهذا التعاون، أن يقوّي فعالية الجهد العالمي للتصدي للإرهاب.

وذلك يقودنا إلى دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ونرى هنا أن من المفيد والعملي إعطاء الدور اللازم لهذه المنظمات في النظر في حل النزاعات الإقليمية وبناء السلام. وهو أمر يتطلب زيادة تفعيل الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ما دام ذلك لا يؤثر على التزامات مجلس الأمن بموجب الميثاق من جهة، ويعزز من احترام حقوق الإنسان وحمايتها، من جهة أخرى.

وفي ختام بياني، لا بد أن أشير إلى أن السنوات الماضية قد شهدت زيادة في عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، وشهدت كذلك تطورا في مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في مناقشاته عندما تتعرض تلك المناقشات لمصالح تلك الدول. وفي الوقت الذي نعتبر فيه عن ارتياحنا لمثل هذا التطور، فإننا نتطلع إلى ترسيخ هذه الممارسة، بما ينشط مفعول المادة ٣١ من الميثاق وينعكس إيجابيا على مبدأ الانفتاح والشفافية في عمل المجلس.

السيد سكينر - كليي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تعازينا الصادقة لشعب المملكة الأردنية الهاشمية ولحكومتها حيال الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في عمان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأحدثت خسائر فادحة في أرواح الأبرياء.

ونود أن نشكر السفير أندريه ديسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على توليه، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، عرض التقرير السنوي للمجلس (A/60/2).

وبالرغم من أن الصلة بين البندين اللذين نعقد بشأنهما اليوم مناقشة مشتركة صلة واضحة، فإننا ما زلنا نرى أن تقرير مجلس الأمن من الأهمية بحيث يستحق النظر

نرى أهمية لأن يكون ما أُنْفِق عليه في هذا الصدد في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر الماضي دليل عمل لمجلس الأمن يتم بموجبه تحسين نظام الجزاءات.

أما فيما يتعلق باستعمال حق النقض، فإننا نذهب مع الرأي الذي يفضل إدراج هذا الموضوع في مسائل المجموعة الثانية. وإننا نطمح أن نرى تقييدا في استعمال هذا الحق إلى أقصى قدر ممكن. أولا، من خلال حصره على الفصل السابع من الميثاق، وثانيا باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها وضع بعض الصعوبات أمام استعمال حق النقض. وفي هذا الصدد، نرى أن الاقتراح الوارد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات، الوثيقة (A/59/565)، بشأن إجراءات "التصويت الإرشادي"، من شأنه أن يساهم في بيان دوافع وأسباب ممارسة حق النقض، وأن يقلل بالتالي من فرص استعماله.

أما الموضوع الآخر فهو موضوع الإرهاب - وسبل مواجهته - باعتباره يشكل تهديدا للسلام والأمن في العالم. وبما أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة اجتماعية، فإن سبل مواجهتها ينبغي أن تتم بمشاركة عالمية. ومن هنا يأتي الدور المهم الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، المنشأتان عملا بقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومسؤولية الدول عن إبداء جميع أشكال التعاون مع اللجنتين. ونرى ضرورة أن ينال هذا الموضوع ما يستحقه من رعاية، أولا، لأن هذا الموضوع يأخذ جانبا مهما من انشغال مجلس الأمن، وثانيا، لأن تحسين آليات المراقبة والتنفيذ، في كلتا اللجنتين، وحسن تطبيق الدول لالتزاماتها بموجب القرارين المذكورين آنفا يؤدي إلى تفعيل وسائل مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، من شأن تعزيز وسائل الاتصال والتعاون بين المنظمات الإقليمية وهاتين اللجنتين، ووضع

جوهرية. وبعبارة أخرى، لا يكفي للتقرير أن يفى بالكاد بالمتطلبات الدنيا لكي يكون تقريراً، بينما هو في الواقع مجرد بيان موجز بدون سرد مفصل لعمليات التصويت التي أحرقت. وينبغي أن يشكل التقرير الصلة الرئيسية بين الهيئتين. وقبل كل شيء، نظراً للعلاقة الوثيقة بين صون السلام وجميع الوظائف الأخرى للأمم المتحدة، ينبغي أن يشكل التقرير أداة لتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها بوصفها الجهاز التداولي والسياسي الرئيسي للأمم المتحدة.

وتقدّر غواتيمالا الجهود التي بذلت بغية التحسين الكبير، بل والتغيير الطفيف، للخصائص الرئيسية لتقديم التقرير. ومع ذلك ما زال التقرير يشكل إلى حد كبير تجميعاً وصفيًا وروتينيًا للوثائق مركزاً على تقديم سرد تاريخي للعمل الذي أنجزه المجلس ولما جرى فيه، باعتبار ذلك سجلاً عاماً.

وللأسف، يفتقر التقرير إلى تقييم الصعوبات وأوجه التقدم والنكسات والعقبات التي نشأت في مساعي المجلس لتسوية الصراعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، ينبغي أن يصبح تقرير المجلس جوهرياً أكثر بغية تشجيع إجراء مناقشة بشأن كيفية تحسين عمل ذلك الجهاز في المستقبل.

وبالرغم من أن البند المدرج في جدول أعمالنا هو النظر في تقرير مجلس الأمن، ينبغي ألا نتغاضى في صمت أو نمتنع عن التشديد على ألا يكون التقرير بعد اليوم ليس سوى مجرد سجل، وبمجرد حولية، وينبغي أن يصبح جدول أعمال مشروح لمداولات المجلس، وأن يبرز مختلف المواقف التي اتخذت والمسائل التي استدعت المناقشة.

إن تقرير المجلس، بشكله الحالي، لا يساعدنا على إدراك طابع الحالات التي تعوق السلام والأمن الدوليين. ويعني عدم وجود تقرير تحليلي بدلاً من تقرير تاريخي أن

فيه بتفصيل، لا سيما ونحن نحاول أن نجد سبباً جديدة لتحسين الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

وفي ذلك الصدد، يجدر بالاهتمام إبراز نقطة بالغة الدقة، وهي بالتحديد أن تقرير مجلس الأمن مذكور بصراحة في نصين متميزين ومنفصلين من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وهما: الفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤. وهذان الحكمان واردان، على التوالي، في الفصلين الرابع والخامس من الميثاق، المكرسين بالكامل للجمعية العامة ومجلس الأمن.

كما أن من الجدير بالاهتمام أن نوضح، بالنسبة للمضمون، أن الحكم الأخير يشير صراحة إلى الوظائف التي يؤديها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع، بغية صون السلام والأمن الدوليين.

ومن تلك الخصائص للميثاق نستنتج الأهمية التي أولاهها صانعو الميثاق لتقرير المجلس وهي: أنه ينبغي أن يعكس التقرير التطورات التي حصلت في إطار المجلس، التي ينبغي أن تشكل بدورها موضوعاً لتحليل الجمعية العامة ونظرها.

وينبغي ألا يفاجئ ذلك أحداً نظراً لأن التقرير يشكل الصلة الرسمية الوحيدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وأن هاتين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة تمارسان الوظائف والسلطات في مجال صون السلام والأمن الدوليين. كما ينبغي أن ندرك أهمية تلك الصلة بوصفها وسيلة لضمان التنسيق الذي لا غنى عنه والتكامل بين أنشطة الهيئتين في ذلك المجال، الذي، كما لاحظت محكمة العدل الدولية عن حق، يشكل أهم أغراض الأمم المتحدة.

وبالتالي لا بد أن يكون تقرير مجلس الأمن السنوي للجمعية العامة أكثر من مجرد عمل رمزي أو شعائري. وينبغي ألا يكون مجرد عمل رسمي وإجرائي بل مسألة

ونشعر بالامتنان للمبادرات من قبيل المبادرة التي قامت بها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين فيما يتعلق بمشروع قرار عن تحسين أساليب عمل المجلس. وتعرب غواتيمالا عن تقديرها لاقتراح تلك الدول. ونرى أن هذه الإسهامات بلا شك سوف تشري الحوار فيما بين الدول الأعضاء وستنشط عملية تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وقبل أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المبادئ التي يهتدي بها وفدنا في آرائه بشأن إصلاح مجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة السابق، السيد جين بينغ، لقيادته أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولناي رئيس تلك الهيئة، ممثلة جزر البهاما، السيدة بوليت بيثيل، وممثل ليختنشتاين، السيد كريستيان فينافيسير. ويتيح تقرير الفريق العامل معلومات شيقة للغاية، كما يتضمن تحليلا وتأملات فيما يتعلق المسألة التي نحن بصدها اليوم.

وترى غواتيمالا أن إصلاح مجلس الأمن يشكّل عنصرا حاسما، ولكنه عنصر مرتبط لا محالة بعملية أوسع نطاقا هي إصلاح الأمم المتحدة. وتتطلب فعالية نظام الأمن الجماعي بالضرورة تعزيزا شاملا لتعددية الأطراف والأمم المتحدة. ولهذا السبب، في رأينا، ينبغي ألا يركّز إصلاح مجلس الأمن فقط على زيادة عدد الأعضاء؛ بل ينبغي أن يشمل أيضا استعراضا شاملا لأساليب عمل المجلس ولعملية صنع القرار فيه.

وأود أن أشير مجددا إلى اقتناع بلدي بضرورة أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة. ولهذا السبب ندعو إلى زيادة عدد أعضائه. ونوافق على أن هذه الزيادة ينبغي أن تنطبق على كل من فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، مع العناية خاصة بكفالة التمثيل الجغرافي الملثم وإدراج كل من البلدان المتقدمة نموا والنامية فيها.

المسائل التي تؤثر على البشرية بكاملها يدركها أقل من عُشر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ففي عالم مترابط ومتداخل المصالح، يشكّل ذلك الأمر مفارقة تاريخية لا تخدم أغراض المنظمة. وهي ممارسة يجب أن نستعرضها بغية اعتماد أساليب عمل تضيفي شفافية أكبر على مداولات مجلس الأمن، لا تجعل صون السلام والأمن الدوليين قادرا على البقاء فحسب، بل تعزز الارتقاء بالعلاقات الودية بين الدول وتعزز التعاون الدولي المطلوب لحل المشاكل التي تبتلي البشرية بكاملها.

ومن المؤكد أن المجلس أحرز تقدما كبيرا في مجال ذي أهمية خاصة لبلدي، وهو شفافية أساليب عمل المجلس وتحقيق تبادل أوثق مع الدول غير الممثلة في المجلس. ولكن هناك مجال لإحراز المزيد من التقدم. وعلى نحو خاص، يجب علينا أن نوسع، بأكثر قدر ممكن، ممارسة عقد الجلسات العلنية للمجلس، مع حضور أكبر عدد ممكن من الأطراف المهتمة.

إن غواتيمالا ملتزمة التزاما صارما بعملية إصلاح الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وقد أثارت مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة أسخن المناقشات خلال الأشهر القليلة الماضية لعمل هذه الجمعية.

ولدينا ثقة بأنه سيكون في الإمكان تحقيق إنجازات ملموسة في تحقيق هذا الإصلاح الضروري والعاجل؛ إنجازات سوف تأخذ بعين الاعتبار، حيثما يلزم تحسين الأداء وزيادة فعاليته، جميع مؤسسات وآليات المنظمة. وغواتيمالا على استعداد للإسهام في هذه العملية بالأفكار وبالمشاركة في حوار بناء مع جميع الدول الأعضاء.

وأصدقاء جميع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان. وتدين الحكومة السويدية بأشد العبارات من خططوا لتلك الجريمة المروعة ومن قاموا بها.

منذ شهرين اتخذنا خطوة هامة لإصلاح الأمم المتحدة. وسوف تعزز تلك القرارات عند تنفيذها قدرتنا على التعامل مع التهديدات والتحديات العالمية الراهنة. وقد أشار الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ بجلاء إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن في وقت قريب بغرض جعله أكثر اتساعا في تمثيله، وأكثر كفاءة وشفافية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن إصلاح مجلس الأمن رئي بمثابة جزء من الجهد العام المبذول لإصلاح الأمم المتحدة.

ومن دواعي سرورنا أن المفاوضات جارية الآن بشأن عدة مسائل متعلقة بالإصلاح. غير أنه يجب علينا أيضا أن نشرع في التصدي للمسائل المعلقة. ولذا فإننا نرحب بمناقشة اليوم عن مسألة إصلاح مجلس الأمن ذات الأهمية الخورية.

والسويد من الدول الأعضاء التي تدعو لإصلاح مجلس الأمن منذ أوائل التسعينات. فلكي يبقى مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في منظومتنا للأمن الجماعي، لا بد من تأكيد مشروعيته وفعاليته.

وترى السويد من ناحية أن يتم توسيع مجلس الأمن، بما يتيح تمثيلا أقوى لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون مجلس الأمن هيئة فعالة بمقدورها أن تتصرف على وجه السرعة وعلى نحو من الشفافية. ونحن نرى لذلك ألا تمنح سلطة حق النقض لأعضاء جدد. وبدلا من ذلك، ينبغي الترويج لثقافة خالية من حق النقض. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن، وشفافيته، وحواره مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونرحب بالجهود التي تبذلها وفود الأردن

وتحذ غواتيمالا مواصلة بذل الجهود لجعل المجلس أكثر انفتاحا وأيسر في الوصول إليه، تحقيقا لمزيد من الشفافية، لإظهار أن المجلس، كما يحدد الميثاق، يعمل حقا "نائبا عن" الدول الأعضاء، وبالتالي لصالح المجتمع الدولي، ويتمتع في جميع الأوقات بالإسهامات القيمة التي تقدمها الدول المهتمة.

ونؤيد تحسين التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لضمان الاستمرار في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها المنظمة، مع المحافظة دائما لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة على المسؤوليات والسلطات الخاصة به، وفقا للميثاق.

ونود أيضا أن نرى تحليلا للعلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. وهنا نرى أنه كان ينبغي الإشارة إلى الخبرة المكتسبة من الأفرقة الاستشارية المخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن البلدان الأفريقية الخارجة من صراع، مثل غينيا - بيساو وبوروندي، وعن هايتي. ذلك أن تلك الأفرقة، من خلال آلياتها الخاصة، أدت لتحسين التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن هذا يساعد على الأخذ بتوجه كلي في التركيز يعالج كلا من المسائل الأمنية والمسائل الاقتصادية في مرحلي الانتقال والانتعاش.

وأخيرا، تؤكد غواتيمالا مجددا التزامها بالمشاركة الفعلية في المناقشات المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويسير هذا جنبا إلى جنب مع أملنا في أن تنتخبنا الجمعية العامة في العام القادم لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لأول مرة، الأمر الذي سيمكننا من مواصلة الإسهام في عملية إصلاح أساليب عمل المجلس.

السيد ليندن (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن أصدق التعازي لوفد الأردن ولأسر

قيد النظر، بل تشمل أيضا بعض المضمون عن عملية اتخاذ القرار في المجلس.

إننا نؤيد التقدم المحرز في مسألة مكافحة الإرهاب ونثني على رؤساء اللجان على عملهم. ونعتقد بأننا يجب أن لا نفقد حماسنا الأولي، لأن تلك المسألة تعد مفتاح السلام والأمن العالمين. ولا شك في أنه تم إحراز تقدم ذي مغزى وأنه ينبغي تقوية وتوطيد آليات دعم الدول التي تطلب المساعدة في مكافحة الإرهاب بكفاءة، لمواصلة تعزيز الكفاح العالمي عن طريق تعددية الأطراف.

ونرحب أيضا بالبعثات الميدانية التي يضطلع بها المجلس. ونعتقد بأنها السبيل لتعلم وفهم الحقائق في سياقها ونطاقها الحقيقيين، استنادا إلى معلومات واضحة مباشرة. وستسمح لنا تلك البعثات باتخاذ قرارات أكثر ملاءمة وبإيجاد حلول مناسبة لكل حالة.

وفي ذلك الصدد، نسلم بالعمل الذي اضطلع به سفير البرازيل، السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، خلال بعثة المجلس إلى هايتي. إن الحالة في هايتي تتطلب جهدا منسقا طويل الأمد من جانب الأمم المتحدة لتقوية المؤسسات الديمقراطية هناك ولوضع استراتيجية إنمائية مستدامة وشاملة من شأنها أن تكفل إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاه الشعب، فضلا عن الاستقرار السياسي في بيئة مأمونة وسلمية. ويجب على مجلس الأمن أن يقود المرحلة الأولى من إشاعة الاستقرار وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب عن طريق برامج التنمية الاقتصادية التي تعزز الاستدامة في الجهود والالتزامات المقدمة من سلطات هايتي والمجتمع الدولي في دعمه لتلك السلطات وتعاونها معها.

ونعتقد بأن استعراض أساليب عمل المجلس لتعزيز شفافية ومشاركة الدول غير الأعضاء ضروري، لا سيما في ضوء ما يلي حسبما جاء في التقرير،

وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين تحقيقا لتلك الغاية.

وبحلول نهاية العام، ينبغي أن نصل إلى اتفاق حول كيفية بث النشاط في هذه العملية والانتقال بها إلى عام ٢٠٠٦. وكما قالت السويد مرارا من قبل، ليس عدم اتخاذ إجراء في هذا الشأن واردا كأحد الخيارات. ونحن من جانبنا على استعداد للمساهمة في إيجاد حل مقبول على نطاق واسع ومن ثم ينظر إليه على أنه مشروع بالفعل.

وبعد سنوات قضيناها في النقاش، يجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولعلنا نستخدم الزخم الذي أحدثه الاجتماع العام الرفيع المستوى لمواصلة التحرك قدما بالنسبة لهذه المسألة. وفي النهاية، سوف يتوقف ردنا العالمي على التهديدات والتحديات الماثلة اليوم على إصرارنا على إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئة ذات المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):

اسمحوا لي أن أضيف صوتنا المشبع بالرفض والإدانة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت على الأردن. ونؤكد من جديد دعمنا لحكومة وشعب الأردن وتضامننا معهما.

ونود أن نشكر السفير دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/60/2). ويستعرض التقرير جميع الحالات التي نظر فيها المجلس. وهو يصور تعقيد تلك الحالات، ولا سيما في أفريقيا وفي الشرق الأوسط. ونؤيد جميع الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والسلام في تلك المناطق. ونعرب عن تقديرنا لعمل المجلس خلال تلك فترة الإبلاغ المعقدة بصفة خاصة.

وكما في الأعوام السابقة، أود أنؤكد مجددا أننا كنا نفضل أن نرى وثيقة لا تقتصر على ملخص للمسائل

من تعبئة وتصميم وتنفيذ مشاريع مؤثرة للمساهمة في حل الأزمات. إن التحديد الأفضل للاحتياجات الوطنية سيساعد المجلس بصورة أفضل على معالجة الأزمات وإيجاد حلول دائمة.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب العمل، نعتقد بأن من شأن مشاورات واسعة النطاق أن تساعد في صياغة مقترحات لتحسين أعمال المجلس في اضطلعه بولايته. وفي ذلك الصدد، نعتقد بأن المبادرة المقدمة من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين بدعوة أعضاء المجلس إلى مناقشة تلك المسألة مبادرة بناءة، وإننا منفتحون لمناقشتها بصفقتها عنصرا جديدا يمكنها أن تثير مناقشتنا.

أكرر تأكيد بلدي على التزامه بإصلاح تكوين المجلس عملا بالمبادئ التوجيهية والمقترحات التي قدمتها مجموعة "متحدون من أجل توافق الآراء" والواردة في الوثيقة A/59/L.68. وتكمن في ذلك المقترح قوة كبيرة. وهو يتحلى بالمرونة والديمقراطية والانفتاح والتشاركية ويملك بعدا إقليميا فريدا في هذه المناقشة. ومن شأنه أن يحول دون توسيع شقة الخلافات ضمن النظام المتعدد الأطراف. ونعتقد بأن إصلاح مجلس الأمن جزء من الإصلاح الأكبر الذي يتم الاضطلاع به. لقد سخرنا الكثير من الوقت والطاقة لهذه المسألة في الماضي، وهي صرفت انتباهنا عن مسائل أخرى ذات أهمية كبيرة لمعظم بلداننا.

ونرحب بتركيز رئاسة السيد يان إلياسون على الإصلاحات التي ستبلي احتياجات الشعوب وتخفف المشاكل عنها، الشعوب التي هي من يستفيد في نهاية المطاف من القرارات التي نتخذها هنا. ونعتقد بأن التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمم المتحدة تتطلب الوحدة بين كل أعضائها إذا ما أريد لها أن تواجه بكفاءة وفعالية اختبارات العالم

"أكدت الشهور الاثنا عشر الماضية مجددا التوجه الملحوظ في السنوات الأخيرة نحو الزيادة المتواصلة في حجم ونطاق أنشطة مجلس الأمن".

(A/60/2، ص ١)

وتلك الزيادة المتواصلة في أنشطة المجلس تتطلب مشاورات أوسع مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية وغيرها من العناصر ذات الصلة للسماح للمجلس باتخاذ قرارات مدروسة بصورة أفضل تهدف إلى إيجاد حلول نهائية تتوفر لها أسباب النجاح لحالات معينة.

ولكفالة الحصول على نتائج فعالة وناجحة، يجب على المجلس أن يركز على التهديدات التي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وإن انفتاح جدول الأعمال لبنود لا تتصل مباشرة بولايته الجوهرية يمكن أن يؤثر على كفاءته وموثوقيته في أداء واجباته. وكما أثبتت صيغة أريا قيمتها أثناء مشاورات المجلس مع المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني، فإننا نعتقد بأن من الضروري والعاجل السعي إلى صيغة مشابهة لإجراء مشاورات مع الدول. ويمكن لهذه الصيغة أن تنفذ وهي لن تتطلب أكثر من رغبة المجلس في أن يفعل ذلك. ومن شأن الصيغة التي تمكّن الدول من معالجة المسائل الموضوعية إلى جانب المجلس أن تساعد أعضاء المجلس في الحصول على معلومات أوسع وأدق عن الحقائق الوطنية والإقليمية، معلومات ليس من شأنها إلا أن تساعد المجلس في اتخاذ قرارات ملائمة بقدر أكبر لسياقات محددة، وبالتالي في إيجاد حلول دائمة للمسائل قيد النظر.

وبالسعي إلى حلول مستدامة، وهو هدف المجلس الرئيسي، فإننا نعتقد بأن المجلس ينبغي أن يوسع نطاق تركيزه على متابعة الحالات المدرجة في جدول أعماله. والرصد وحده لن يساعد في حسم المشاكل. وإننا نعتقد بأن على المجلس أيضا أن يقدم اقتراحات إلى المنظومة حتى يتمكن

الإصلاحات، ازدادت إمكانيات التبكير في تحسين عمل الأمم المتحدة. ويجب إصلاح مجلس الأمن في وقت يتزامن مع إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، ومع الإصلاح الإداري للأمم المتحدة. وإلا ستعجز الركائز التي أسست عليها هذه المنظمة عن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

لقد شاركت ناورو في تقديم مقترح إصلاح مجموعة البلدان الأربعة الوارد في الوثيقة A/59/L.64، الذي عرض في الدورة التاسعة والخمسين. وذلك المقترح لا يزال من وجهة نظر وفدي الراسخة المشروع الوحيد الذي يقدم إطارا متكاملا مناسباً للتغيير ولتحسين الهيكل الحالي لمجلس الأمن. إنه مشروع القرار الوحيد الذي يحمي مصالح جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، دون إظهار أي تحيز لأي إقليم أو منطقة بذاتها. ويتقبل وفدي بمزيد من الترحيب إعادة عرضه على الدورة الستين للجمعية العامة.

تؤكد ناورو موقفها من جديد بأن توسيع مجلس الأمن يجب أن يشمل ألمانيا والبرازيل والهند واليابان. وإن نجاح الأمم المتحدة سيعتمد في نهاية المطاف على مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيعه.

السيد ميمبا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): نود ضم صوتنا إلى الأصوات الكثيرة التي أدانت تفجيرات عمان الإرهابية في الأردن، وباسم حكومة ليسوتو وشعبها أبلغ أعرق آيات تعاطفنا وتعازينا لضحايا التفجيرات وأسرههم وللأردن حكومة وشعبا.

سمحوا لي بالتعبير عن تقدير وفدي لرئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، السيد أندريه دنيسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي على عرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة.

يؤيد وفد ليسوتو كل التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لنيجييريا باسم المجموعة الأفريقية، غير أننا نودّ

الصعبة. ويجب على الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق الوحدة والتعاون والتوافق في الآراء بين أعضائها. وتلك العناصر الأساسية ينبغي أن تكون مبادئنا التوجيهية طوال عملية الإصلاح، بما في ذلك إصلاح أساليب عمل المجلس وتوسيعه.

السيدة موسيس (ناورو) (تكلمت بالانكليزية):

باسم حكومة ناورو وشعبها أود أن أعرب عن أعظم مشاعر التعاطف مع المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا على الخسائر المأساوية بالأرواح جراء الهجمات الإرهابية في عمان.

إن وفدي يشكركم، السيد الرئيس، على فرصة مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن"، والبند ١١٧ من جدول الأعمال "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

وسأقصر ملاحظاتي على البند ١١٧ من جدول الأعمال.

تؤمن ناورو إيماناً راسخاً بأن إصلاح مجلس الأمن يتوقف على الاعتراف بالعلاقة المتأصلة بين الركائز التي تسند منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالإحباط من التقاعس النسبي لبعض البلدان في السعي إلى التقدم في إصلاح مجلس الأمن.

وترحب ناورو بالأولوية العليا الممنوحة لجدول أعمال التنمية في اجتماع القمة العالمي. وقد تم الاضطلاع بعمل شامل لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وتتم مناقشة نصوص لإنشاء لجنة بناء السلام.

ومن المهم بقدر مماثل ضرورة إصلاح مجلس الأمن والإقرار بأن تطور النظام الدولي بعد إنشاء تلك الهيئة قبل عدة عقود يتطلب الآن تمثيلاً ديمقراطياً أكبر للأسرة الدولية في مجلس الأمن الموسع. وكلما تم التبكير في تنفيذ تلك

وما يلزم لذلك هو الإرادة السياسية الضرورية والالتزام الحقيقي بإحراز تقدم ملموس في هاتين المسألتين. وفي شهر أيلول/سبتمبر، طلب رؤساء الدول والحكومات إلى الجمعية العامة استعراض التقدم في إصلاح مجلس الأمن بحلول نهاية هذا العام. وكرروا التأكيد أنه يتعين أن يكون المجلس، في جملة أمور، ذا تمثيل واسع النطاق وأكثر شرعية.

ويثبت تقرير مجلس الأمن كون المجلس - شأنه في الأعوام السابقة - قد انشغل في معظم الأحيان بأزمات في أفريقيا. ولذلك، كان مما لا سبيل إلى إنكاره ضرورة تعزيز تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن بما يمثل مصالح القارة وتصوراتها. وقد أصبح "الموقف الأفريقي الموحد"، على النحو الوارد في توافق آراء إزولوبيني وفي إعلان سرتي، معروفا تماما. وهو يدعو إلى تخصيص مقعدين دائمين، مع امتيازات وحقوق الأعضاء الدائمين، وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا. ولهذا، ناشد هذه الهيئة الاهتمام بدعوة أفريقيا إلى تأييد موقفها، لأنه لا ينبع من مصالح بلد واحد، بل من رغبة شديدة في تمكين منطقة تواجه أزمات مختلفة تتصل بالسلم والأمن الدوليين.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود، في مستهل كلامي، أن أعبر للأردن، حكومة وشعبا، عن أحر تعازي المكسيك، وإدانتها للتفجيرات الإرهابية المقيتة التي ارتكبت قبل يومين في عمان. وفي هذه الأيام العصيبة، نؤكد تضامنا مع أصدقائنا الأردنيين.

احتل إصلاح مجلس الأمن، طوال العام الماضي، حيزا بارزا في مناقشات أعضاء الأمم المتحدة. ويبدو أنه يجدر، في مستهل هذه الجولة الجديدة من الاستشارات، أن نسائل أنفسنا: لماذا تستدعي هذه المسألة الاهتمام على سبيل الأولوية؟ إن هناك ثلاثة مبررات ممكنة لذلك.

أولها أن مجلس الأمن هو الجهاز الذي تظهر عليه أوضح عوارض التخبط في أزمة، الأمر الذي يستدعي بالتالي

أن نسلط الضوء على بضع مسائل، تحظى باهتمام ليسوتو الخاص.

لاحظنا تحسنا في نوعية ومحتوى تقرير مجلس الأمن. ويرحب وفدي بأوجه التحسن في أساليب عمل المجلس، خاصة زيادة عدد الجلسات العلنية. لكننا نعتقد أنه لا يزال ثمة مجال للتحسين. والواقع أن ضرورة تعزيز مجلس الأمن لمساءلته أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة وزيادة شفافية أعماله، كررها رؤساء الدول والحكومات في استعراض الألفية في اجتماع القمة الذي عُقد مؤخرا في أيلول/سبتمبر.

ولذلك، يرحب وفدي بالتقدم على مدى الأعوام، مع أنه كان تقدما جديا بطيء، أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، لا سيما في إطار المجموعة الثانية، الخاصة بأساليب عمل المجلس وشفافية أعماله. وهنا، اسمحوا لي بأن أهني السفيرين: بوليت بيثل، ممثلة جزر البهاما، وكريستيان فينا فيسر، ممثل ليختنشتاين، نائبي رئيس الفريق العامل، على الطريقة الرائعة التي أدارا بها المناقشات حول مسائل معقدة جدا في الفريق العامل، وكذلك على إعدادهما تقريرا موجزا. ووفدي يتطلع إلى مناقشات الفريق العامل، في المستقبل. ونرجو بإخلاص أن تجري بنهج متجدد الحيوية، خاصة بعد اجتماع القمة الأخير للاستعراض.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يعبر عن تقديره للاقتراحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي عممها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين بشأن أساليب عمل المجلس. وفي رأينا، توفر هذه الورقة أساسا مفيدا، يمكن لأعضاء الأمم المتحدة البناء عليه فيما بعد.

ولا تزال مملكة ليسوتو تعتقد أن مسألتنا أساليب عمل المجلس وزيادة عدد أعضائه، قابلتان كلتاهما للحل.

الاستقطاب في صفوف الأعضاء ولإعادة بناء جهاز أفضل تجهيزاً للتصدي لأهم المخاطر المهددة للسلم والأمن الدوليين.

وفي ما يتجاوز التكوين النهائي لمجلس الأمن الجديد، لا يسعنا أن نتجاهل أنه سيُحكم على المجلس بنتائجه وبقدرته على التأثير إيجابياً في الوقائع الدولية. ولذلك، كان من الواجب علينا، في افتتاحنا هذه الجولة الجديدة من المناقشات، ضمان أن علة وجود مجلس الأمن، تفوق أهميتها ترتيباته المؤسسية والبنوية. وسنكون قد مُنينا بالفشل ما لم يترجم إصلاح مجلس الأمن إلى ضمانات أكبر لصون السلم والأمن الدوليين؛ وسنكون قد هدرنا فرصة غير معهودة سابقاً لبناء مجلس للأمن مكيف بما يلائم ضرورات العالم الحاضرة والمستقبل.

ليس أمام إصلاح مجلس الأمن بديل سوى التركيز على إنشاء أفضل نظام أمن جماعي ممكن. وفي نهاية الأمر، سيتعين على أمننا أن تقيم وتقرر ما إذا كنا قد توصلنا إلى إصلاح مستبصر وقادر على الاستجابة لأهم تهديدات هذا العصر. وسيكون ذلك الحكم مرتكزاً على كفاءة مجلس الأمن في تسوية الصراعات في الميدان وقدرته على تحسين أمن شعوبنا. كما سيرتكز كذلك على الدعم والشرعية اللذين تتمتع بهما قراراته وولاياته لدى المجتمع العالمي. وإذا كان لإصلاح مجلس الأمن أن يستوفي تلك الشروط ألا وهي الكفاءة والشرعية والمساءلة - يجب أن يكون نتيجة لتفاوض واسع النطاق بين الحكومات، تُكشف فيه بوضوح أوجه القصور الحالية للنظام وللإستراتيجيات الجماعية الهادفة إلى التصدي للتهديدات.

وترى المكسيك أننا سنكون قد اتخذنا خطوة مهمة إذا ما تمكّن التقرير المرحلي الذي طلبه قادتنا في مؤتمر القمة من رئيس الجمعية العامة من أن يحدد بدقة، في جملة أمور، أوجه القصور والعيوب الأساسية لنظام الجزاءات والمسائل

أعجل الاهتمام. ويمكن مناقشة ذلك إلى حد بعيد. فقد لا يكون مجلس الأمن بالضرورة هو الجهاز الواقع في أسوأ حالات التأزم.

والسبب الثاني هو أن مجلس الأمن قد وطّد نفسه كأكثر أجهزة الأمم المتحدة نفوذاً، ولذلك سيكون لأي تغيير فيه آثار هامة في عمل المنظومة العام. إن هذا الافتراض يبدو أقرب إلى الحقيقة.

أما السبب الثالث - وله طابع سياسي أبرز - فهو أن ميزان القوى الدولي هو الآن عرضة لإعادة نظر. وهذا يفسّر الاهتمام الحاد البادي في مسائل تكوينه وعدد مقاعده وفئاتها - دائمة وغير دائمة - للأعضاء الجدد. ويمكننا، لذلك، أن نفترض أن الدول التي تشغل مقعداً في بنية المجلس الجديدة ستمتتع بنوع من تثبيت المركز الذي تحتله على المسرح العالمي. وقد يفسر هذا الافتراض أيضاً لماذا لا تولى مسائل إصلاح مجلس الأمن الأخرى إلا قليلاً من الاهتمام، كمسألة أساليب عمله وقدرته الفعلية على التصدي للأخطار الجديدة المحيطة بالسلم والأمن الدوليين.

إن هذه الافتراضات الثلاثة قد ترفد إنعاش عملية إصلاح مجلس الأمن بمزيد من الموضوعية. ومهما يكن من أمر، من الواضح أن تسليط الضوء الذي تمتعت به هذه المسألة في الأشهر السابقة لاجتماع القمة قد غشّى رؤيانا وحوّل أنظارنا عن مسائل الإصلاح الأخرى، وهي على نفس المستوى من الأهمية.

ونحن الآن نواجه تحدي المضي قدماً في هذه المسألة البالغة الحساسية، من غير أن نهمّل مسائل الإصلاح إجمالاً. وفي سبيل تحقيق هذا المقصد المزدوج، قد يبدو من المستصوب استخلاص العبر من مشاورات ومناقشات الماضي القريب، واعتباراً من اليوم، سنحت لجهودنا الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن فرصة الانطلاق برؤيا جديدة، لتلافي

الأبرياء. وعلينا أن نستمر في الوفاء بالتزاماتنا فيما يتعلق بتعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، بما في ذلك اعتماد اتفاق شامل بشأن الإرهاب واستراتيجية لمكافحة الإرهاب.

أود أن أنقل تقدير وفد بلدي لممثل الاتحاد الروسي الدائم، السفير أندريه دينيسوف، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه الشامل لتقرير مجلس الأمن لهذه السنة على الجمعية العامة.

إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وهو جهاز الأمم المتحدة المسؤول أساساً عن صون السلام والأمن الدوليين، أمر حاسم لنجاح منظمنا في وقت تتطلب فيه التحديات والمشاكل العالمية إدارة دولية قوية وشاملة ودبلوماسية متعددة الأطراف عاملة.

وخلال مؤتمر القمة لهذا العام، تطرق العديد من رؤساء الدول والحكومات إلى إصلاح مجلس الأمن. وقد تركزت آراؤهم بصفة أساسية على زيادة عضوية المجلس. وكما أعربنا عن ذلك في مناسبات سابقة، إن سلوفاكيا ملتزمة التزاماً راسخاً بإصلاح مجلس الأمن. وينبغي، في المقام الأول، أن نجعله أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية وأكثر شفافية.

وفي هذا السياق، نحن نرى أنه يجب زيادة عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة معاً. فمن الواضح أن هيكل العضوية الحالي غير متوازن ولا يعكس بحق حالة العالم الراهنة في عدد من المظاهر. ويبدو من المناسب تماماً أن تشمل زيادة العضوية الدائمة بلداناً من جنوب الكرة الأرضية. فلا يمكن أن يصحح عدم التوازن الحاصل في تكوين المجلس إلا بتوسيع النطاق هذا. ونلاحظ على النحو الواجب أنه يمكن لعدد من البلدان النامية والصناعية التي تملك إمكانيات سياسية واقتصادية أن تطالب بالعضوية الدائمة.

الأساسية المتعلقة بعمليات حفظ السلام والقادرة على الوساطة وآليات مساءلة مجلس الأمن. أما فيما يتعلق بالدروس المستخلصة في العام الماضي، فبوسعنا أن نقول إنه سيكون من غير المجدي ومن غير النافع أن نحاول إصلاح جهاز أساسي في الأمم المتحدة دون تشخيص مشترك لاحتياجاته وللعقبات التي تواجهه ولقدرته الحقيقية على الاضطلاع بأكثر مهامه حساسية. فبدون هذا التشخيص، لا يمكننا أن نفهم المشاكل التشغيلية للمجلس التي نحاول حلها. ومحمل القول أنه ينبغي أن تتكيف عملية إصلاح مجلس الأمن مع منطق ودينامية يضمنان تحقيق النتائج المتوخاة وتسوية المشاكل الحقيقية.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن المبادرة التي اقترحتها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وإذا ركز ذلك الجهود على المسألتين الأساسيتين المتمثلتين في المهام الوظيفية للمجلس وعملياته. وإننا نعتقد أن التقرير المرحلي الذي طلب في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية، إذا ما استُكمل على النحو الواجب بالتشخيص والمفاوضات التي تقترحها المكسيك، سيكون ذا قيمة خاصة، لأنه يمكن أن يستخدم كأساس مفيد لعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية):

تشارك حكومة سلوفاكيا أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في الإعراب عن اشمئزازها الشديد وتنديدها بالهجمات المتعددة التي ارتكبت في عمان، عاصمة الأردن. وإن شعب وحكومة سلوفاكيا أصيبا بصدمة كبيرة بفعل تلك الأعمال الإرهابية الشنيعة وهما يعربان عن تعاطفهما العميق مع أسر وأصدقاء الضحايا.

وتندد سلوفاكيا بشدة بالإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره، وخصوصاً الإرهاب العشوائي ضد المدنيين

ونود أن نعيد التأكيد على موقفنا من أن زيادة أعضاء مجلس الأمن يجب أن تشمل ألمانيا واليابان بصفتهم عضوين دائمين جديدين. كما نود أن نؤكد على أنه يجب الإبقاء على سائر المجموعات الإقليمية الموجودة وأن يكون بإمكانها تعيين مرشحين للعضوية في مجلس الأمن الموسع.

وبالإضافة إلى تشكيل مجلس الأمن من الضروري تعزيز أساليب عمله. وقد أحرز بعض التقدم في اتجاه جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية. وقد اتخذ المجلس نفسه عددا من القرارات فيما يتعلق بإصلاح إجراءاته سعيا إلى زيادة وتعزيز الشفافية في عملياته التداولية وخضوعه للمساءلة أمام أغلبية الأعضاء. وقد قدمت مقترحات ومبادرات أخرى لزيادة كفاءته.

إن إصلاح الأمم المتحدة ليس بالعملية السهلة، ولكننا لن نكمل عملنا إلا إذا قمنا بإصلاح أقوى أجهزتها. وعلى الرغم من العقبات الرئيسية التي ينبغي تجاوزها، ينبغي ألا نقلل من جهودنا الرامية إلى تحقيق إصلاح ذي معنى لمجلس الأمن، حتى يمكنه مواصلة الاضطلاع بدور فعال بوصفه الجهاز الرئيسي الذي يضمن حفظ السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي، وكذا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن سلوفاكيا، خلال فترة ولايتها في مجلس الأمن كعضو غير دائم في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، لن تدخر جهدا في المساهمة بقسطها في المسؤولية عن جعل مجلس الأمن يتمتع بالكفاءة والفعالية قدر الإمكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.